القيم السياسية لدى طلاب جامعة طبرق "دراسة ميدانية"

د. ضيف حسن جبريل فرج ـ كلية الآداب ـ جامعة طبرق

المقدمـــــــــــــــة:

المجتمع الليبي كغيرة من المجتمعات، مـــــر بتغيرات وتحولات عديدة خاصة خلال العقدين الأخيرين، إضافة إلى أنه لابد أن يكون قد تأثر بالتغير، والتطور المتسارع في العالم، علاوة على التأثر بما شهده العالم من انفتاح واسع وزيادة العلاقات المتبادلة بين المجتمعات كافة فيه، وما صاحب ذلك من مشكلات عديده، أضف إلى ذلك المواجهة الإعلامية الكبيرة التي يمكن وصفها بغير المتكافئة، بين مجتمعاتنا، والمجتمعات المسمات بالغربية، كل ذلك لابد أن يكون له تداعيات على النسق القيمي برمته بما فيه من قيم سياسية، حيث دعمت بعض القيم وأبرزت، وطمست أخرى، وحولت البعض الآخر منها إلى حالة من الكمون، أو أنها أصبحت مثاراً للشك والريبة عند البعض على أقل تقدير.

وفي ظل هذه الظروف، وانطلاقاً من أهمية القيم عامة والسياسية خاصة في تحصين الموطنين ضد الأفكار، والحركات الهدامة، إضافة إلى أهميتها في بناء المجتمعات وتكوينها، وخطورة غيابها على الفرد والمجتمع، يتطلب الأمر الاهتمام بالنسق القيمي عامة، والسياسي خاصة، وعلى الأخص في ظل حالة الصراع السياسي الحاد والعنيف التي يشهدها مجتمعنا حالياً، وهذا ما أخذ كهدف رئيس لهذه الدراسة، حيث أهتمت بدراسة بعض القيم السياسية، التي تمثل جزءاً أساسياً من النسق القيمي السياسي.

أولاـ خطة الدراسة :

يتناول هذا الجزء من الدراسة سبعة موضوعات اساسية وهي: مشكلة الدراسة، وتساؤلات الدراسة، وأهمية الدراسة، وأهداف الدراسة، ومفاهيم الدراسة، والدراسات السابقة، وخلاصة وتعقيب على الدراسات السابقة، وذلك على النحو الآتي:

1ـ مشكلة الدراســـــة:

تعد دراسة القيم من المسائل التي تحتل مكاناً جوهرياً وتحظى باهتمام وافر في كل العلوم الاجتماعية لما لها من علاقة وثيقة بالسلوك الإنساني الذى تهتم به هذه العلوم باختلاف مداخلها وتوجهاتها النظرية، حيث تؤكد هذه العلوم أن القيم حاضرة في سلوك

البشر؛ فهي التي توجه هذا السلوك وترسم مقدماته وتحدد بنيانه وأقسامه وترتبط بالدوافع والآمال، أو الغايات، والأهداف المنشودة[1]، كما أنها موجهة للتفكير ومرشدة للضمير، وتعد ركيزة أساسية في شخصية الفرد يعتمدها في إصدار الأحكام وإجراء المقارنات، والاختيار بين البدائل المتوافرة.

ولهذا فإن الفرد في المناسبات كافة والظروف وفى كل المواقف والمجالات ما يصدر عنه من أحكام أو يسلك من سلوكيات أو يعطى من وجهات نظر مختلفة في أمور وقضايا عدة إنما يرجع كل ذلك إلى الإطار المرجعي له والذى يتمثل في القيم التي يؤمن بها[2]، ووضوح هذه القيم، وقوتها لدى الفرد تجعل من السهل عليه أن يتخذ قراراته التي تتوافق مع ما هو مهم بالنسبة إليه والأكثر احتمالاً أن توصله إلى تحقيق أهدافه وتساعده على إرشاد أفعاله التي تتماشى مع اهتماماته واختياراته المختلفة.

وفى الإطار ذاته كشفت التجارب التنموية المختلفة عن علاقة وطيدة بين القيم، والنمو الاقتصادي كسلوك في مجتمعات متباينة في الثقافة، ومختلفة في الظروف التاريخية[3]، كما خلصت دراسات ميدانية عديدة الى أن الناس في سلوكياتهم المختلفة يكونون مدفوعين بما يؤمنوا به من قيم[4]، وانطلاقا من دور القيم هذا سالف الذكر تميل العمليات السياسية في الدول كافة إلى أن تغرس في الأفراد عددا من القيم لدرجة أن كل مجتمع يبدو له نوعية من القيم الخاصة به والقائم معها، ويشترك في غيرها من القيم مع المجتمعات الأخرى[5]، ومن هذه القيم الحريـــة، والعدالة، والمساواة، والتعاون، والمواطنة، وغيرها من القيم السياسية.

وبخصوص دور القيم في بناء المجتمعات وتكوينها تتفق كلمة أهل البحث العلمي عامة والاختصاص بخاصة على أهميتها في هذا المجال وخطورة غيابها على المجتمعات كافة باختلاف مشاربها وعقائدها وثقافاتها على امتداد العالم وسعته، حيث أن قوة المجتمعات وضعفها لا تتحدد بالمعايير المادية وحدها، بل إن وجودها وبقاءها واستمراريتها وقدرتها على التقدم والرقى مرهون بما تمتلكه أيضا من قيم، وفى حالة اختلال الموازين وفقدان البناء القيمي السليـــم فإن عواقب ذلك لا محالة وخيمة على المجتمع[6]، ومن ضمن المظاهر المعبرة عن فقدان البناء القيمي السليم في المجتمع ما يعرف بالصراع القيمي[7]. والذى يحدث بفعل الاختلاف حول القيم وهو صراع مؤثر في الأمن الاجتماعي للمجتمع حيث يحد من قدرته على مواجهة الأخطار والتحديات التي تجابهه في الداخل والخارج، ويلعب دوراً كبيراً في ضعفه، وتخلفه في المجالات كافة، وقد تؤول الأمور بالمجتمع الى التفكك والانهيار.

ويحدث ذلك في المجتمع على وجه الخصوص عندما يكون غياب القيم، او اختلال الموازين وفقدان البناء القيمي السليم يتعلق بفئة الشباب في المجتمع وبخاصة المتعلمون منهم وهى الفئة المستهدفة بالدراسة الراهنة، وتكون القيم محل الحديث ترتبط مباشرة بعلاقة الأفراد بعضهم ببعض داخل المجتمع أو بغيرهم من الأفراد في المجتمعات الأخرى، وهى القيم التي تتناولها الدراسة الحالية.

وبناءً على ما تقدم تم تحديد مشكلة الدراسة على النحو الآتي: التعرف على القيم السياسية لدى طلاب جامعة طبرق، وذلك من خلال دراسة ميدانية لعينة ممثلة لهؤلاء الطلاب، والقيم السياسية المستهدفة بالدراسة هي: الحرية، والعدالة والمساواة، والتعاون، والمواطنة، وهى قيم كما أشرنا ترتبط بعلاقة الأفراد بعضهم ببعض في المجتمع وبغيرهم من الأفراد في المجتمعات الأخرى.

تســـــــــــاؤلات الدراسة :

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي : ما طبيعة القيم السياسية لدى طلاب جامعة طبرق؟ والقيم التي تتناولهـــا الدراسة هي: قيمة الحرية، وقيمة العدالة والمساواة، وقيمة التعاون، وقيمة المواطنة، وللإجابة عن هذا التساؤل العام يتطلب الأمر تقسيمه إلى عدد من التساؤلات الفرعية وذلك على النحو الآتي:

1- ما مدى وجود كل قيمة من القيم التي تتناولها الدراسة؟.

2- هل هناك تباين في كل قيمة من القيم التي تتناولها الدراسة يرجع إلى كل من: النوع، والعمر، والتخصص الدراسي، وكذلك مكان الإقامة؟.

3- هل هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين القيم التي تتناولهـــا الدراسة؟.

أهمية الدراســـــــــــة:

تتمثل أهمية الدراســـــــــة في ناحيتين أساسيتين هما :

الأهمية من الناحية العلمية ، والأهمية من الناحية العملية ، وهاتان الأهميتان يمكن توضيحهما على النحو الآتـــي :

أ- **الأهمية العلميـــــة** : تنبـــع الأهمية العلمية لهذه الدراســـة في أنها تتناول موضوعاً مهماً وحيوياً في المجتمع ، خاصة وأن الدّراسات التي أجريت حوله قليلة للغاية، ومن ثم فإن الدراسة الحالية ستسهم في إثـــراء الاهتمام العلمي بهذا الموضوع ، وتمثل نتائجها إضافة جديدة مهمة إلى المعرفة العلمية في هذا المجال.

ب - **الأهمية العمليـــــة** : تكمن الأهميـــة العملية لهذه الدراسة في أن المعلومات العلمية الحديثة المهمة والحيوية التي توفرها ستعطينا صورة واضحة متكاملة بشكل

أكبر عن هذا الموضوع، وهذا يمكن الاستفادة منه في وضع السياسات ورسم الاستراتيجيات وإعداد البرامج المناسبة للتحكم في أي خلل أو تشـــوه في هذا الموضوع إن وجد ، والعمل على معالجته والســـيطرة عليه أو الحد منه على الأقل بما يسهم في زيادة إمكانات المجتمع على مواجهة التحديات والأخطـــار المختلفـــة الداخليـــة والخارجية، وتكون له القدرة على التقدم والرقى، خاصة وأن هذه الدراسة تهتم بشريحة في غاية الأهمية في هذا الشأن بالمجتمع.

أهـــــداف الدراســـــــــــة :

تهدف الدراسة إلى تحقيق الهدف العام الآتي: التعرف على القيم السياسية لدى طلاب جامعة طبرق ، وهذه القيم هي : قيمة الحرية، وقيمة العدالة، والمساواة، وقيمة التعاون، وقيمة المواطنة، ولتحقيق هذا الهدف الرئيس يتطلب الأمر تقسيمه إلى عدد من الأهداف الفرعية وذلك على النحو الآتـــي:

أ- التعرف على وجود كل قيمة من القيم التي تتناولها الدراسة.

ب ـ التعرف على وجود تباين في كل قيمة من القيم التي تتناولها الدراسة ترجع إلى كل من : النوع، والعمر، والتخصص الدراسي، وكذلك مكان الإقامة.

ج ـ التعرف على وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين القيم التي تتناولها الدراســـــــة.

مفاهيـــم الدراســـــــــة :

هناك عدة مفاهيم مستخدمة في الدراسة، يتطلب الأمر تعريف بعضها إجرائياً، ومن ضمن المفاهيم التي ينبغي تعريفها على هذا النحو ما يلي :

أ- **القيم السياســـية** : يقصد بالقيـــم السياسية ما يؤمن به الأفـــراد فيما يتصل ببعض المواضيع السياسية ، وهو إيمان يكون معياراً موجهاً لاتجاهاتهم، وسلوكياتهم، وأفعالهم وآرائهم السياسية المتعلقة بهذه المواضيع السياسية .

ب ـ **قيمة الحريـــة**: يقصد بها إيمان الفرد (المواطن) بالحرية في الحياة السياسية بالمجتمع.

ج ـ **قيمة العدالة والمســـاواة** : تعنـــي الإيمان بأنّ الحقوق والواجبـــات السياسية يجب أن تخضع لمبدإ العدالة والمساواة، وألا يكون التمييز فيها والمفاضلة إلا على أساس الكفاية والقدرة على الإنجاز فقط.

د- **قيمة التعاون**: وهى الإيمان بأن التعاون يجب أن يكون قائماً في العلاقات السياسية بالمجتمع وسائداً بين أفراده في مواجهة المشكلات المختلفة في هذا المجال.

هـ ـ **قيمة المواطنة**: ويقصد بها الرضا عن الحقوق التي يحصل عليها الفرد (المواطن) من الدولة ، و عن أدائه لواجباته تجاهها، أي اتجاه الدولة.

الدّراســـات الســـابقة :

إن أي باحث يقوم بدراسة علمية لا بد له من أن يستعين بدراسات سابقة ســواء أكانت لها علاقـــة مباشرة أو غير مباشـــرة من قريب أو من بعيــد بدراسته التي يجريها ، حيث يستفيد من هذه الدراسات في كل خطوة يخطوها في دراسته ابتداء من اختيار المشكلة وتحديدها وحتى تفسير النتائج التي يصل إليها ، ومناقشتها، كما تساعده في التغلب على العقبات ، والصعوبات التي قد تواجهه ، وتجنب نقاط الضعف والقصور التي وقع فيها الباحثون السابقون في تلك الدراسات.

وانطلاقا من هذه الرؤية، سنتناول فيما يلى بعض الدراسات السابقة مصنفة إلى دراسات ميدانية وأخرى تحليلية مرتبة في كل صنف منها بحسب تاريخ إجرائها من الأقدم إلى الأحدث وذلك على النحو الآتي:

ـ **الدراسات الميدانيـــــــــة** : تناولت عدة دراسات ميدانية القيم السياسية في البيئة العربية ومن هذه الدراسات ما يلي :

1- دراســـــــــــة : عماد الدين سلطان وآخرون سنة 1972 م ، بعنـــوان : صراع القيم بين الآباء والأبناء ، ومن ضمن أهدافها التعرف على بعض القيـــم ومنها بعض القيم السياسية ، وأجريت الدراســـة على عينة من المجتمع المصري تتكوّن من مجموعتين المجموعة الأولى تتكون من الآباء والثانية من الأولاد الدارسين في المرحلة الثانوية والجامعية ، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن الحرية لا تمثل قيمة مهمة عند أفراد العينة ، فقوة الجبهة الداخلية ، وتماسكها أهم بكثير من السماح بالحرية ، كما أن التخطيط العام من قبل الدولة لتحقيق الأهداف العامة أهم من إعطاء الحرية للفرد فيما يعمل(8).

2- دراســـــــــــة : ماجـــدة أحمد شفيـــق ، سنة 1981 م : بعنوان : أثر الأمية على الثقافة السياسية للمرأة المصرية ، دراسة ميدانية للمرأة الحضرية ، ومن بين فروض هذه الدراسة أن المرأة الأمية أقل من المرأة المتعلمة إيمانا بقيم المساواة، والمواطنة ، وكشفت الدراســـة عن عدة نتائج منها ، صحة هذا الفرض، حيث أكدت أن المرأة الأمية أقل من المرأة المتعلمة إيماناً وإحساساً بقيمة المساواة والمواطنة(9).

3- دراســـــــــة : سيّدة إبراهيم سعد ، سنة 1989 م ، بعنوان : الثقافة السياسية، دراسة اجتماعية ميدانية علـــى عينة من طلبة وطالبات بعض الجامعات المصرية، ومن أهداف هذه الدراســـة التّعرف على بعض القيـــم السياسية السائدة لدى طلبة وطالبات الجامعة ، وأجريت الدراســـة على عينة من طلاب جامعة الأزهـــر والقاهرة وعين شمس ، وانتهت الدراســـة إلى جملة من النتائج منها ، أن الطلبة يقدرون قيمة العدالة ، وكذلك قيمة الحرية ، ويربطـــون بين العدالة، والاستقرار الاجتماعي للمجتمع، ويرون أن الحرية السياسية هي أن تكـــون الأمة مصدراً للسلطات ، وأن يكون للأفراد الحق في اختيار الحاكم[10].

4ـ دراســـــــــة : نوال رمضان ، سنة 1992 م ، بعنوان : التنشئة الاجتماعية، والقيم السياسية للطفل المصري ، ومن بين أهداف الدراسة الكشف عن الوعى بالقيم السياسية ، وأجريت على عينة من تلاميذ المرحلة الابتدائية والإعدادية، وانتهت إلى العديد من النتائج منها، أن قيمة المساواة موجودة لدى أفراد العينة[11].

5- دراســـــــــة : عبد السلام على نوير، سنة 1998م ، بعنوان الثقافة السياسية للمعلم في مصر دراسة ميدانية لعينة من معلمي التعليم الأساسي ، وكان من ضمن أهدافها التعرف على بعض القيم السياسية ، وخلصت إلى جملة من النتائج من بينها، أن الإيمان بقيمة الحرية كان متوسطا ، وأن الإيمان بقيمة المواطنة كان دون المتوسط ، في حين كان الإيمان بقيمة المساواة منخفضا جدا ، وكانت هناك فروق معنوية بين المعلمين والمعلمات من حيث الإيمان بقيمة الحرية، والإيمان بقيمة المواطنة، والإيمان بقيمة المساواة، ولم توجد فروق معنوية بين المعلمين والمعلمات في الإيمان بهذه القيم الثلاثة وفقاً للتأهيل التربوي[12].

الدّراســـــــــات التحليلية : تناولت عدة دراسات تحليلية القيم السياسية ، وذلك من خلال تحليل المعلومات المتضمنة في بعض المقررات الدراسية وكتب ومجلات الأطفال في البيئة العربية، ومن هذه الدراسات ما يلى :

1- دراســـــــــة : إسماعيل عبد الفتـــــاح عبد الكافـــــي ، سنة 1987م ، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على القيم السياسية المتضمنة في كتب الأطفال الصادرة عن الهيأة العامة للاستعلامات خلال الفترة من 1983-1986 من أجل توضيح مدى اهتمام الدولة في بناء القيم السياسية للأطفال ، وكانت أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة ما

يلي : إن أهم قيمة سياسية مرغوبة في مصر في حينها هي الحرية في المرتبة الأولى ، وجاءت العدالة والمساواة في المرتبة الرابعة[13].

2- دراســــــــــــة : محمد عبد المجيد حزين ، 1989 م، بعنوان : القيم الخلقية ، والاجتماعية في كتب المعلومات والأنشـــطة البيئية للصفوف الأربعة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي ، ومن بين أهــداف هذه الدراسة التعرف على مــدى توافر القيم المذكـــورة في تلك الكتب ، وأظهرت الدّراسة جملة من النتائج منها ما يلي: غياب تام لعدد من القيـــم في كل كتب الصفوف الأربعة ومن بينها قيمة العدالة والمساواة ، في حين كانت هناك قيم أخـــرى حاضرة فيها من بينها قيمة التعاون[14].

3- دراســــــــــــة : هيام نجيب ومازن خليل ، سنة 1994 م ، بعنوان : القيم التربوية والوطنية والسياسية ، في منهاج اللغة العربية للصفين الأول والخامس الأساسيين، ومن ضمن أهداف هذه الدراسة التعرف على القيم السياسية في منهاج اللغة العربية في الصفين الأول والخامس الأساسيين ، ومدى توافـــق ما يحتويه هذان المنهاجان مع فلسفة التربية والتعليم الأردنية المنصوص عليها قانوناً ، وانتهت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن القيم السياسية تركيزها متدنى جداً في كتاب الصف الأول مقارنة ببعض القيم الأخرى، وفى الكتاب الثاني كان تركيزها متوسطا تقريباً مقارنة بتلك القيم، وخلصت إلى أن هناك فجوة كبيرة بين القيم السياسية في محتوى هذين الكتابين وفلسفة النظام التربوي المنصوص عليها قانوناً ، مما يعد عقبة في طريق إعداد الطفل الأردني ، ومن ثم بناء مواطن المستقبل[15].

4- دراســــــــــــة : عُرابـــي عبد العزيز لوخى ، سنة 1999 م، بعنوان : دور مجلات الأطفال في التنشئة السياسية للطفل ، واقتصرت الدراسة على تحليل مجلة سمير ومجلة علاء الدين ، ومن بين أهداف الدراسة التعرف على القيم السياسية التي تتضمنها هاتان المجلتان ، وكشفت الدراسة عن عدة نتائج من ضمنها ، أن المجلتين المذكورتين عكست مجموعة من القيم السياسية في إطار موضوعاتها المتعددة ، حيث جاءت قيمة العدالة في المرتبة الثانية ، تليها الحرية، ثم المساواة[16].

خلاصة وتعقيب على الدراسات السابقة :

يلاحظ أن الدراسات السابقة الميدانية منها والتحليلية تناولت بعض القيم السياسية كجزء من الموضوعات التي اهتمت بها هذه الدراسات، فقد تناولت دراسة " عماد

الدين" قيمة الحرية، ودراسة "ماجدة" قيمة المساواة والمواطنة، ودراسة "سيدة" قيمة العدالة والحرية، ودراسة "نوال" قيمة المساواة، ودراسة "عبد السلام" قيمة الحرية والمواطنة والمساواة، ودراسة "إسماعيل" قيمة الحرية والعدالة والمساواة، ودراسة "محمد"، قيمة العدالة والمساواة والتعاون، ودراسة "عرابي " قيمة العدالة والحرية والمساواة، وتباينت تلك الدراسات فيما توصلت إليه من نتائج بخصوص تلك القيم التي تناولتها، لكنها تتفق على أنها تعد قيم إيجابية وجودها في المجتمع مقبول لا بل مرغوب فيه، وتتفق الدراسة الراهنة مع تلك الدراسات في تناولها لهذه القيم السياسية وهي الحرية والعدالة و المساواة والتعاون والمواطنة، وتؤكد ما ذهبت إليه تلك الدراسات من أن هذه القيم تعد قيم إيجابية في المجتمع، وغيابها يمثل حالة مرضية، ذات تداعيات كبيرة وخطيرة تطال النظم فيه كافة، وتصيب أمنه السياسي في الصميم.

ثانياً ـ الإطار النظري للدراســـــــــــــة:

يتناول هذا الجــزء وهو الإطار النظري للدراسة أربعة موضوعات أساسية وهي : مفهوم القيم السياسية ، وأهمية القيم السياسية ، وأنواع القيم السياسية ، والنظريات المفسرة للقيم ، وذلك على النحو الآتي :

1- **مفهوم القيـــــم السياســـــية**: يعد مفهوم القيم عامة من ضمن أكثر المفاهيم المستخدمة في العلوم الإنسانية غموضاً وتعقيداً، ويرجع ذلك من جهة لارتباطه بعدد كبير من المفاهيم الأخرى ، كالاتجاهات والمعتقدات ، والدوافع ، والرغبات، والأفعال ، والمعايير، والحاجات، والمصالح، والاهتمامات والأهداف، والغايات، ومن جهة أخرى إن هذا المفهوم مرتبط بالتراث الفلسفي ، ومن جهة ثالثة يعبر عن أرض مشتركة بين مجموعة من العلوم كعلم الاجتماع، والعلوم السياسية، وعلم النفس، والتربية ، ومع ذلك فهناك اتجاه سائد نحو التخصص في دراسة القيم ، أصبح يمثل اليوم حركة علمية ، تستهدف صياغة عدد محدود من القضايا والمشكلات التي تثيرها دراسة القيم في نظرية علمية كاملة متكاملة تعرف باسم نظرية القيمة[17].

ولقد عدّ العلماء القيم مفتاحاً لفهم الكثير من القضايا، وموضوعاً عاماً من موضوعات البحث النظري والميداني، وقدمت بشأنها العديد من التعريفات في مجالات علمية واسعة، ففي اللغة العربية نجد أن القيم مفردها قيمة، والقيمة ثمن الشيء بالتقويم [18]. كما نجد فيها أن الإنسان القيم ذو المكانـــة الرفيعة السامية ، وهو المعتدل فكراً وفهماً، وهو المستقيم سلوكاً وأخلاقاً[19] ، ومن الناحية الاصطلاحية رغم أنه يصعب كثيراً الوقــوف على الدلالات المختلفة للقيم وما تتضمنه من معان، فإن الإشارة إلى

بعض التعريفات قد يكفى في مقاربتها وصولاً إلى تعريف إجرائي لها يمكن استخدامه في إطار هذه الدراسة، ومن ضمن التعريفات التي يمكن الإشارة إليها هنا ذلك التعريف الذى وضعته "صفاء المسلماني"، فهو ينظر إلى القيم باعتبارها حاجات ودوافع واهتمامات ومعتقدات ترتبط بالفرد، أو هي مجموعة من المعاير التي يحكم بها الفرد على الأشياء بالحسن والقبح[20]، وكذلك التعريف الذى وضعته، "مريم صالح"، وجاء فيه أن القيم هي" عبارة عن الأحكام التي يصدرها الفرد بالتفضيل أو عدم التفضيل للموضوعات أو الأشياء وذلك في ضوء تقويمه أو تقديره لهذه الموضوعات أو الأشياء[21]، وكذلك التعريف الذى أوردته "إحسان محمد الحسن"، وجاء فيه أن القيم هي معيار عام ضمني أو صريح، فردى أو جماعي يعتمده الأفراد، والجماعات في الحكم على السلوك الاجتماعي قبولاً أو رفضاً[22]، وجاء في قاموس مفاهيم أساسيه في علم الاجتماع أن القيم "مفهوم عام مجرد يميز بين الحسن والسيئ، والمرغوب فيه والمرغوب عنه، والمفيد والمضر"[23]، وجاء في دراسة تحليلية للمجتمع العربي المعاصر أجراها "حليم بركات" أن القيم تعرف بأنها المعتقدات حول الأمور والغايات وأشكال السلوك المفضلة لدى الناس توجه مشاعرهم وتفكيرهم، ومواقفهم، وتصرفاتهم واختياراتهم، وتنظم علاقاتهم بالواقع والمؤسسات، والآخرين وأنفسهم والمكان والزمان وتسوّغ مواقعهم وتحدد هويتهم ومعنى وجودهم[24]، بكلام بسيط مختصر وسهل تتصل القيم وتتعلق بنوعية السلوك المفضل أو عدم المفضل وتتحدد نوعية القيم، ومن ثم هذا السلوك بحسب الموضوع المطروح، فعندما يكون الموضوع محل الحديث موضوعا سياسيا فلابد أن تكون القيم التي تتصل وتتعلق به قيم سياسية، وكذلك السلوك المصاحب لها، ومن ثم فإن القيم السياسية هي نوع من القيم في مفهومها العام.

ولكى تتضح القيم السياسية أكثر فلابد من الإشارة إلى بعض التعريفات التي اقتصرت على تعريف هذا النوع من القيم دون غيرها، ومن ضمن أبرز وأهم هذه التعريفات، التعريف الذى استخدمه " محمد صديق حمادة " في إحدى الدراسات التي قام بها، حيث حدد القيم السياسية في هذا التعريف على أنها تلك القيم التي تكون عند الفرد أحكاماً معياريه حول مواقف الحياة السياسية، وتكون إطاراً مرجعياً للفرد تحدد سلوكياته ومواقفة في اتخاذ القرارات والاستجابات السياسية المختلفة وتؤثر بشكل مباشر في القيام بأدواره السياسية بصورة فعالة[25]، وجاء في تعريف آخر وضعته، "داليا أحمد رشدي"، أن القيم السياسية تشير إلى المقاييس أو المبادئ التي يمكن الاختيار من خلالها بين البدائل المختلفة بخصوص الأمور السياسية من حولهم وتصوراتهم للعالم السياسي

المحيط بهم[26]، وفى تعريف آخر جاء به "عبد الحكيم محمد"، وجاء فيه إن القيم السياسية هي ما يعتقده أو يؤمن به الأفراد فيما يتصل بعلاقاتهم السياسية وهى بهذا المعنى حقائق مجردة، إلا إنها تمثل دوافع لسلوكهم واتجاهاتهم ومشاعرهم السياسية المختلفة[27]، وعليه فإن هذه التعريفات تؤكد ما أشرنا إليه سابقا من أن القيم السياسية هي نوع من القيم في مفهومها العام، ومن ثم فهي جزء لا يتجزأ منها على الإطلاق.

وبناءً على ما تقدم يمكن تحديد القيـــم السياسية إجرائياً في إطار الدراســـة الراهنة على أنها تعنى ما يؤمن به الأفراد فيما يتصل ببعض المواضع السياسية، وهو إيمان يكون معياراً موجهاً لاتجاهاتهم وسلوكهم وأفعالهم وآرائهم السياسية المتعلقة بهذه المواضيع السياسية.

2- **أهميـــــــة القيـــــم السياســـــية** : تتفق كلمة الناس بعامة وأهل البحث والعلم والاختصاص بخاصة على أهمية القيم في بناء الإنسان وتكوين المجتمعات الإنسانية على اختلاف مشاربها وعقائدها وثقافاتها، ورغم اختلاف فلسفات المنظرين والمثقفين على امتداد العالم وسعته وتعدد التصورات فيها للقضية القيمية فإن موقفها من أهمية القيم البالغة على الصعد الإنسانية كافة واحد وثابت لا يتغير[28].

إذ يتفق الجميـــع تقريباً على أثر القيم البالغ في تكوين السلوك الانساني ، وتوجيهه بحيث يتوافق مع طبيعة الموقف المقبول في المجتمع ، ولذلك فالقيم السياسية هي التي تكون الثقافة السياسية للفرد وتوجهها، فإذا كانت القيم السياسية واحدة تكون الثقافة السياسية المصاحبة لها قادرة على جمع شمل الجماهير بطوائفها المختلفة، والمتباينة الأفكار والمذاهب في بوتقة واحدة، في حين إذا غابت القيم السياسية الواحدة أو حدث تضارب بين بعضها البعض فإن الإنسان يغترب عن ذاته ويفقد دوافعه للعمل الجماعي ويقل انتاجه ويضطرب سلوكه[29]. وعليه فإن القيم تحتل مرتبة متقدمة لدى الفرد عن السلوكيات وكذلك الاتجاهات والآراء، فما يصدر عنه من سلوكيات واتجاهات وآراء مصدرها القيم التي يؤمن بها، ومن ثم فإن النسق القيمي لدى الفرد هو المصدر والموجه عنده والكابح لرغباته وشهواته المختلفة.

كما أن القيم السياسية تعد معايير مثالية نافعة ومفيدة تساعد على نمو المجتمع وتطوره واستمرا وحدته وتماسكه، فهي تقوى العلاقات الاجتماعية بين أفراده وتجمعهم في وحدة واحدة، وتجنبهم الصراع القيمي الذى يصيب المجتمعات بالتفكك والانهيار[30]، وتؤدّى دورها الفاعل والمؤثر في المجتمع وتسهم في تحقيق أمنه الاجتماعي وفقا لطبيعتها ، فانتشار القيم الايجابية يلعب دورا كبيرا في نهضة المجتمع

وتقدمه، وتؤدى إلى استقراره وقدرته على مواجهة الأخطار والتحديات التي تجابهه في الداخل والخارج، على حين أن تفشى القيم السلبية وانتشارها يلعب دوراً فاعلاً في تهديد أمن المجتمع وسلامته، وتؤدّى إلى تخلفه في المجالات كافة ، ومن ضمن مظاهر القيم السلبية غياب القيم الإيجابيــة وتفشى القيم السلبية ، وكذلك ما يعرف بالصراع القيمي بصوره وأشكاله المختلفة ، وهو صــراع إن لم يحســم لصالح القيم الايجابية والخيرة يعرض الأمن الوطني لأخطار كبيرة وجسيمة لا يمكن إنكار نتائجها المخربة والهدامة على المجتمع[31] ، وقد تصل هذه النتائج إلى حد انحــلال المجتمع وتفككه ، ولعل ما حدث وحصل من ثــورات حادة وعنيفة في العقود الأخــيرة في عدة مجتمعات لهو خير شاهد ودليل على خطــورة تفشى القيم السلبية عامة ، والصرع القيمي تحديداً، كالصراع بين التمسك بالوطنية والعمالة للأجنبي ، والمناداة بالحرية، والدعوة إلى الفوضى والانحلال.

3- **أنــواع القيـــم السياســـية:** ينـــدرج تحت القيـــم السياسية مجموعة من القيم الفرعية ومن ضمن أبــرز وأهم هذه القيم ، قيمة الحرية ، وقيمة العــدالة والمساواة، وقيمة التعاون، إضافة إلى قيمة المواطنة، وفيما يلى توضيح لهذه القيم الفرعية على النحو الآتي :

أ- **قيمة الحريـــة** : الحرية هي إحـــدى القيم البشرية التي فطر الله عليها الإنسان منذ أن خلق آدم عليه السلام، كما تعد الحريــة أولى القيم التي تبنى عليها النظم السياسية الديمقراطية في المجتمعات الحديثة، ومن أهم عناصرها التي تؤكدها معظم القوانين الدستورية حرية الفكر والتعبير[32]، وحريـــة المواطن في اختيار حاكمه وممثليه أمام السلطة، وحريته في التعبير عن ذاته وفى أن ينتقد حكامه ويراقبهم أو بتعبير آخر غياب مظاهر الإجبار كافة أو الإكراه عند الفرد[33]، وقد حرص الإنسان منذ قديم الزمان على حريته ، وحارب من أجلها ، وقدم في سبيل نيلها الكثير، وافتداها بالروح والدم والمال، والحرية التي نقصدها هنا ليست الحريــة المطلقة ؛ وإنما الحرية النسبية المقيدة بضوابط النظام الديمقراطي في المجتمع، أي الحرية المنظمة التي لا تتعارض مع حرية الآخرين، غير أنه يجب ملاحظة أن تأكيد القوانين الدستورية على الحرية لا يعنى وجودها في المجتمع حتماً، فالحرية تظل ناقصة وربما غائبة في ظل غياب أيمان الفرد بها حتى في وجود السند القانوني الدستوري، وعليه فإن الحرية السياسية ينظر إليها في

إطار الدراسة الراهنة على أنها تعني إيمان الفرد (المواطن) بالحرية في الحياة السياسية بالمجتمع.

ب ـ **قيمة العدالـــة والمســـــــــاواة**: تعد قيمة العدالة والمساواة من القيم الأساسية في الفكر السياسي المعاصر، كما تعد في ذات الوقت من القيم العليا ذات الأهمية في تحقيق الأمن والاستقرار السياسي، حيث يرتكز كل نظام سياسي ناجح على هذه القيمة ؛ لأنه إذا غابت من القاموس السياسي لأى مجتمع فهذا يؤدّى إلى فقدان الانتماء عند الأفراد وتنعدم عندهم الجدية والإخلاص في العمل[34]، ولهذا تحتاج التنمية السياسية إلى قيمة العدالة والمساواة، ويمثل تعامل الصفوة السياسية في الدول النامية والمتخلفة مع هذه القضية الرئيسة السبب الأساسي لإخفاق هذه الدول في تحقيق التنمية السياسية المنشودة ، ومن ثم المأزق السياسي الشامل في هذه الدول، وتتبنى المجتمعات الحديثـــة قيمة العدالة والمساواة باعتبارها إحدى القيم الأساسية التي تحكم العلاقات السياسية بين الأفراد وبينهم وبين النظام السياسي ، ففي هذه المجتمعات يكاد يختفي التمييز التحكمي بين الأفـراد في الحقوق والواجبات، أي : التمييز الذى يرتد إلى عوامل طبقية أو إقليمية أو دينية أو عرقية أو غيرها ، وتتم المفاضلة بينهم على أساس الكفاية والقدرة على الإنجاز[35]. ومن ثم فإن قيمة العدالة والمساواة تعنى : "الاعتداد بالكفاية وحدها في التمييز بين الأفراد وكذلك بين الجماعات والندية بين الجميع إزاء السلطة السياسية العامة والتنمية المتوازنة بين مختلف أقاليم الدولة[36]، أي : إن كل المواطنين سواسية أمام القانون بغض النظر عن أي اعتبار، أو بتعبير آخـــر فإن قيمة العدالة والمساواة تعنى : "أن هناك معياراً أساسياً في التمييز بين أفراد المجتمع وهو الكفاية وليس المحسوبية، حيث تتاح الفرص بالتســـاوي أمام جميع المواطنين وتـــوزع جهود الدولة على كل أقاليمها بالتساوي"[37].

وعليه فإن نظرة الدراسة الراهنة لقيمة العدالة والمساواة لا تختلف عما تقدم ، حيث ينظر إليها في إطار هذه الدراسة، على أنها تعنى الإيمان بأن الحقوق والواجبات السياسية يجب أن تخضع لمبدإ العدالة، والمساواة، وأن لا يكون التمييز فيها والمفاضلة إلا على أساس الكفاية والقدرة على الإنجاز فقط.

ج ـ **قيمة التعاون** : تمثل قيمة التعاون أهمية كبرى في الحياة السياسية لأي مجتمع من المجتمعات المتقدمة منها والنامية أو المختلفة، لا بل أنها تعد من ضمن أبرز وأهم القيم

التي يساعد وجودها في الحياة السياسية على وجود العديد من القيم الايجابية الأخرى، وفى المقابل يمثل غيابها غياباً حتمياً لكثير من تلك القيم، ومن ثم فإن أي مجتمع لا يمكن أن تستقيم الحياة السياسية فيه في ظل انعدام التعاون بين أفراده على اختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم الفكرية، ومن ثم لا يمكن له مواجهة المشكلات السياسية التي تعترض مسيرته في التقدم والرقى، وربما يتهدد أمنه واستقراره السياسي، وقد يصل الأمر إلى انحلاله وتفككه إلى أجزاء مختلفة، ولهذا اهتمت الدراسة الراهنة بقيمة التعاون السياسي وتم تحديدها إجرائيا في إطار هذه الدراسة على النحو الآتي: الإيمان بأن التعاون يجب أن يكون قائماً في العلاقات السياسية بالمجتمع وسائداً بين أفراده في مواجهة المشكلات المختلفة في هذا المجال.

د ـ **قيمة المواطنـــة** : تشير المواطنة في دائرة المعارف البريطانية إلى الحقوق التي يتمتع بها الفرد في الدولة ، والواجبات التي يجب أن يقوم بها اتجاهها[38]، وهو نفس المعنى الذى ورد لها في العديد من التعريفات الأخـــرى ، حيث جاء في أحد هذه التعريفات أن المواطنة هي صفة المواطن الذى يتمتع بالحقوق ويلتزم الواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى وطن معين ، ووردت المواطنة في تعريفات أخرى بمعنى مخالف لما تقدم حيث ورد في أحد هذه التعريفات أن المواطنة هي الجنسية القانونية بصفة قصرية وتحكمية من جانب السلطة السياسية في الدولة[39]. وهذا المعنى الأخير هو نفس المعنى تماماً الذى ورد لها في موسوعة كولير الأمريكية، حيث جاء فيها أن المواطنة يقصد بها العضوية السياسية في الدولة أي الجنسية[40] ، ومن ضمن الحقوق والواجبات التي يشار إليها في هذا الشأن حق التصويت وتولى المناصب السياسية ، وواجب دفع الضرائب والدفاع عن الوطن، وغيرها.

ويتضح مما تقدم أن ثمة تيارين أساسيين في تناول مفهوم المواطنة ، التيار الأول يركز على الأبعاد القانونية أي: اكتساب الجنسية ومن ثم المواطنة ، والتيار الثاني يركز على فكرة الحقوق والواجبات أي : الممارسة ، وهذا التيار الأخير هو الذى تتبناه الدراسة الحالية، حيث يقصد بالمواطنة في إطار هذه الدراسة الرضا عن الحقوق التي يحصل عليها الفرد (المواطن) من الدولة، وعن أدائه لواجباته تجاهها، أي اتجاه الدولة.

النظـــــريات المفسّـــــــــرة للقيـــــــــم :

ثمة نظريات عدة حاولت تفسير اكتساب القيم ، ومن ضمن أبـــرز وأهم هذه النظريات نظرية التحليل النفسي ، والنظرية السلوكية ، والنظرية المعرفية ، والنظرية البنائية الوظيفية ، وفيما يلي توضيـــــح لهذه النظريات وذلك على النحو الآتي:

1- **نظريـــــة التحليل النفســـــــي:** ويري أصحاب هذه النظرية أن عملية اكتساب القيم تبدأ في مرحلة الطفولة المبكرة ، إذ يقوم الوالدان بتعليم أولادهما قيم المجتمع، ويتم ذلك عن طريق استحسان هذه القيم ، وإبداء عدم الرضا والانزعاج عما يخالفها، وهكذا يتكوّن النظام القيمي عند الطفل(41)، ومن الواضح أن هذه النظرية تؤكد أن القيم مكتسبة، وانها تكتسب من الوالدين تحديداً، ويبدأ الطفل في اكتسابها في سن مبكرة جداً من حياته.

2- **النظريـــــــة السلوكيـــــــــة :** ترى النظرية السلوكية أن القيم تكتسب من عملية التفاعل مع المثيرات البيئية ، وتدعيم الاستجابة الايجابية أو السلبية لهذه المثيرات وتعزيزها(42)، والمثيرات البيئية التي تشير إليها النظرية هنا واسعة النطاق، حيث يندرج من ضمنها ما يتلقاه الفرد من أسرة وبالتحديد من والديه، إضافة إلى المدرسة والمسجد والنادي ووسائل وغيرها الكثير.

3- **النظريـــــة المعرفيـــــــــة :** تؤكد هذه النظرية أن اكتساب القيم هي عملية إصدار أحكام ترتبط بنمو التفكير عند الفرد ، وأن هذه العملية تنشأ من محاولة الفرد تحقيق التوازن في علاقاته الاجتماعية وقدراته الفعلية(43). أي : إن لنمو الفرد العقلي والأخلاقي والاجتماعي وغيرها دور في اكتساب القيم.

4- **النظريـــة البنائيـــــة الوظيفيـــــة :** تعد البنائية الوظيفية القيم على أنها أحد أنســـاق المجتمع التي تتفاعل وتتساند مع باقي الأنساق الأخرى فيه ، وأي : اختلالات أو تغييرات في النسق القيمي يتبعه تغيرات في الأنساق الأخرى(44). ومن ثم فإن القيـــم بحسب هذه النظرية تلعب دور التـــوازن للمحافظة على استقرار المجتمع واستمراره (45) ، وبالتالي فإن الوظيفة الأساسية للقيم هي المحافظة على استقرار المجتمع وتوازنه من أجل استمراره.

وعليه أستطيع القـــول أن هذه النظريات الأربع في تناولها لاكتساب القيم تؤكد ما أشرنا إليه سابقاً من أن القيم تكتسب من خلال عملية التنشئة ، وعندما يكون الحديث عن القيم السياسية فإنها تكتسب من خلال عملية التنشئة السياسية.

ثالثاً- الإجراءات المنهجية للدراســـــــــــــة:

الإجراءات المنهجية المتبعة في هذه الدراسة ، حيث يهتم بتناول ثمانية مواضيع أساسية تندرج في هذا الإطار وهي : متغيرات الدراسة ، نوع الدراسة ومنهجها، حدود ومجالات الدراسة، العينة، أداة جمع البيانات، الخطوات الاساسية المتبعة لاختيار مفردات العينة، كذلك الأساليب الإحصائية المستخدمة في عرض البيانات وتحليلها، أخيراً صعوبات الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

1- **متغـــيّرات الدّراســـــة:** للدراسة متغيران رئيســـــان ، الأول المتغير المستقل: وهو فـــي هذه الدراسة بعض المتغيرات الأساسية أو الديموغرافية وهى : النوع، والعمر، والتخصص الدراسي ، ومكان الإقامة . والثاني المتغير التابع : وهو في هذه الدراسة القيم السياسية، ويندرج تحت هذا المتغير أربعة متغيرات فرعية وهى : قيمة الحرية، قيمة العدالة والمساواة ، قيمة التعاون ، قيمة المواطنة من حيث الحقوق والواجبات.

2- **نـــــــــوع الدراســـة ومنهجها:** هــذه الدراسة هي دراسة وصفية تحليلية، تهدف إلى جمع البيانات والمعلومات ، ومن ثم تحليلها وتفسيرها، واستخلاص النتائج منها، وعليه فإن الأسلوب الوصفي والأسلوب التحليلي هي الأساليب المنهجية المستخدمة فيها.

3- **حدود ومجـــــالات الدراســـــــة :** تتمثل حـــــدود ومجالات الدراسة في الآتي:

المجال المكاني : وهو المنطقة الواقعة في إطارها جامعة طبرق .

المجال البشرى : يشمل هذا المجال طلاب جامعة طبرق كافة.

المجال الزمنى : ويتمثل في الفترة الممتدة من 2022/2/5 وحتى 3/10 من نفس العام ، وهذه هي الفترة التي تمت فيها عملية جمع البيانات والمعلومات من الميدان المستهدف بالدراسة.

4- **عينـــــة الدراســـــــــة :** يتطلب الأمر في إطار العينـــــة تحديد أربعة نقاط أساسية لكى تكون العينة واضحة محددة المعالم، وهذه النقاط الأربعة هي : وحدة العينة : وحدة الاهتمام في هذه الدراسة تتمثل في طلاب جامعة طبرق .

إطار العينـــــة : هو عبارة عن قوائم بأسماء طلاب جامعة طبرق ، حيث بلغ عددهم 7133 طالب وطالبة ، وبلغ عدد الطلاب منهم 2232 طالب ، وعدد الطالبات منهم 4901 طالبة ، موزعين على نحو 15 كلية في الجامعة.

حجم العينـــــــة : وبما أن هـــذه الدراسة اهتمت بطلاب جامعة طبرق لهذا تقرر أن تكون فيها نسبة التمثيل 2.82% من هذا المجتمع البالغ عدد وحداته 7133 طالب وطالبة كما أشرنا سابقا ، وعليه يبلغ حجم العينة المختارة 201 طالب وطالبة.

نـــوع العينـــة : العينة المناسبة في الدراسة الراهنة هي العينة العشوائية النسبية والسبب في ذلك يعود إلى أن مجتمع الدراسة ينقســـم إلى عدد من الكليات ، حيث يبلغ عدد هذه الكليات كما أشرنا نحو 15 كلية على مستـــوى جامعة طبرق.

5- **أداة جمع البيـــانات:** استخدم في هـــذه الدراسة استمارة استبيان لجمع البيانات، والمعلومات عن موضوع الدراسة، وقد تم إعداد هذه الأداة من قبل الباحث ووفقاً للأسس، والشروط العلمية المنهجية.

6- **اختيار مفـــردات العينـــة :** تم اختيار وسحبها وفقاً لنوع العينة المناسبة والمحددة أعلاه وهي العينة العشوائية النسبية، حيث تم تحديد نسبة التمثيل وحجم التمثيل لكل كلية في الجامعة والبلغ عددها خمس عشرة كلية، ثم جري سحب حجم التمثيل لكل كلية عن طريق العينة العشوائية البسيطة.

7- **الأساليب الإحصائيـــــــة :** تم تحليل البيانات وعرضها باستخدام الأساليب الإحصائية الآتية : التكرار، والنسبة المئوية ، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والأهمية النسبية، وتم استخدامها في: وصف البيانات إحصائياً. كما تم استخدام اختبار "T" لعينتين مستقلتين، وتم استخدامه في إيجاد دلالة التباين في كل قيمة من القيم السياسية المستهدفة بالدراسة وفقاً لكل متغير من المتغيرات الآتية النوع، والتخصص الدراسي، ومكان الإقامة. وكذلك استخدم اختبار الأنوفا " تحليل التباين الأحادي" ، وتم استخدامه في إيجاد دلالة التباين في كل قيمة من القيم السياسية المستهدفة بالدراسة وفقاً لمتغير العمر، وفي حالة وجود تباين في نتيجة الاختبارين السابقين تم استخدام المتوسط الحسابي لتحديد هذا التباين لصالح أي فئة من العينة وفقاً لتلك المتغيرات. بالإضافة إلى اختبار الارتباط " سبيرمان" ، وتم استخدامه في إيجاد دلالة الارتباط بين القيم السياسية المستهدفة بالدراسة ، وكذلك في تحديد قوة الارتباط بين القيم السياسية في حالة وجوده. وتم تحديد مستوى الدلالة عند 0.05.

8ـ **صعوبات الدراســـــــة :** واجهت الدراسة واعترضتها صعوبات عديدة، ومن هذه الصعوبات قلّة الدراسات التي تناولت القيـــم بشكل عام والسياسية بشكل خاص، حيث أن هذا الموضوع لايزال بكراً وخصباً للدراسة ومحل جدل ونقاش بين الباحثين فيه ، بالإضافة إلى طبيعة هذا الموضوع فهو من ضمن الموضوعات السياسية ، وهي

موضوعات يتجنب الكثير الخوض فيها على الإطلاق ، ويتحدث فيها بعضهم الآخر بتحفظ شديد ، كما أنها لاتزال تثير الريبة والشك نحو من يخوض فيها. أضف إلى ذلك عدم التعاون مع الباحث من قبل الجهات الإدارية في مجتمع الدراسة، وحتى بعض الأفراد المبحوثين ، وهي حالة لم يكن الباحث يتوقّع وجودها بهذا المستوى على الاطلاق في مجتمع من صلب اختصاصه البحث العلمي ، وهو بحث يعد هذا العمل العلمي الصرف جزءاً لا يتجزأ منه.

رابعاً ـ عرض بيانات الدراسة الميدانية وتحليلها.

هذا الجزء من الدراسة يتناول أربعة مواضيع أساسية في هذا الشأن وهي : الخصائص العامة لعينة الدراسة ، التحليل الإحصائي الوصفي للقيم السياسية، التحليل الإحصائي التطبيقي للتباين في القيم السياسية وفقاً لبعض المتغيرات، التحليل الإحصائي التطبيقي للعلاقة الارتباطية بين القيم السياسية المستهدفة بالدراسة. وذلك على النحو الآتي:

1- **الخصائص العامة لعينة الدراســـــة :** يتناول هذا المبحث من الدراسة الخصائص العامة لعينة الدراسة، حيث يتناول توزيع أفراد العينة وفقاً لأربع خصائص أساسية، وهي النوع، والعمر، والتخصص الدراسي، ومكان الإقامة، وذلك على النحو الآتي:

جدول "1" يوضح توزيع أفراد العينة بحسب النوع.

النوع	التكرار	النسبة
ذكور	71	35.3
إناث	130	64.7
المجموع	201	100.0

يتبين من الجدول أعلاه أن الغالبية العظمي من أفراد العينة هم من الإناث، حيث بلغت نسبتهن 64.7% من إجمالي أفراد العينة، على حين كانت نسبة الذكور 35.3%، ويرجع ذلك إلى أن الإناث أكثر بكثير من الذكور في مجتمع الدراسة، أي جامعة طبرق.

جدول "2" يبين توزيع أفراد العينة من حيث العمر.

العمر	التكرار	النسبة
19 سنة فأقل	4	2.0
22-20 سنة	92	45.8
25-23 سنة	96	47.8
26 سنة فأكثر	9	4.5
المجموع	201	100.0

يتضح من الجدول أعــلاه أن غالبية أفراد العينة تتراوح أعمارهم مابين23-25 سنة، حيث بلغت نسبة هؤلاء 47.8% من إجمالي أفراد العينة، تليها نسبة من تتراوح أعمارهم ما بين 20-22 سنة، حيث بلغت نسبتهم 45.8%، ثم نسبة من أعمارهم من 26 سنة فأكثر، فقد كانت نسبتهم 4.5%، وأخيراً نسبة من أعمارهم 19 سنة فاقل، حيث كانت

نسبتهم 2.0%. وهذ التوزيع لأفراد العينة يتماشـــى مع المرحلة الدراسية المستهدفة بالدراسة وهي المرحلة الجامعية، وإن كان هناك تقدم في أعمار نسبة قليلة من الطلاب، فهذ قد يرجع لتكرار الرسوب أو لغيرها من الأسباب.

جدول "3" يتناول توزيع أفراد العينة وفقاً للتخصص الدراسي.

التخصص الدراسي	التكرار	النسبة
العلوم الانسانية	88	43.8
العلوم التطبيقية	113	56.2
المجموع	201	100.0

يتبين من الجدول أعلاه أن الغالبية العظمي من أفـــراد العينة تخصصهم الدراسي علوم تطبيقية، حيث بلغت نسبة من تنـــدرج تخصصاتهم الدراسية في هذا الإطار 56.2% من إجمالي أفراد العينة ، على حين أن من تندرج تخصصاتهم الدراسية في إطار العلوم الانسانية كانت نسبتهم 43.8%، ويرجع ذلك إلى أن الطلاب في الكليات التطبيقية أكثر من الطلاب في الكليات النظرية أو الإنسانية في مجتمع الدراسة.

جدول "4" يوضح توزيع أفراد العينة من حيث مكان الإقامة.

مكان الإقامة	التكرار	النسبة
داخل المدينة	168	83.6
خارج المدينة	33	16.4
المجموع	201	100.0

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الغالبية العظمى من أفراد العينة كانت إقامتهم داخل المدينة التي تحتضن هذه الجامعة وهي مدينة طبرق، فقد بلغت نسبة من كانت إقامتهم داخل هذه المدينة 83.6% من اجمالي أفراد العينة، في حين أن الذين كانت إقامتهم خارج هذه المدينة لا تزيد نسبتهم عن 16.4%، وقد يرجع ذلك لكبر المدينة مقارنتاً بالمناطق الريفية والقروية المحيطة بها ، أو قد تكون الإناث خارج المدينة في المناطق الريفية والقروية المحيطة لا يلتحقن بالدراسة الجامعية خاصة وأن الإناث يشكلن العدد الأكبر من الطلاب داخل الجامعة، وأن المناطق الريفية والقروية تبعد كثيراً عن المدينة التي تحتضن هذه الجامعة، وقلة الانتشار الأفقي لكليات هذه الجامعة، وعدم وجود أقسام داخلية بها لإقامة الطلاب.

2- **التحليل الإحصائي الوصفي للقيم السياسية :** يتناول هذا المبحث من الدراسة التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات والمعلومات الخاصة بالقيم السياسية ، وذلك بحسب القيم المستهدفة بالدراسة وهي: قيمة الحرية السياسية، قيمة العدالة والمساواة السياسية،

قيمة التعاون السياسي، قيمة المواطنة (من حيث الحقوق والواجبات)، وذلك على النحو الآتي:

جدول "5" يبين توزيع أفراد العينة بحسب إيمانهم بالحرية في الحياة السياسية.

الايمان بالحرية	التكرار	النسبة
لا أومِنُ على الإطلاق بذلك	19	9.5
لا أومِنُ بذلك	50	24.9
أومِنُ بذلك كثيراً	85	42.3
أومِنُ بذلك كثيراً جداً	47	23.4
المجموع	201	100.0

يلاحظ من الجدول أعلاه أن أفراد العينة الذين يؤمنـــون كثيراً بالحرية في الحياة السياسية بلغت نسبتهم 42.3% من إجمالي أفراد العينة ، وأن الذين يؤمنون كثيراً جداً بها بلغت نسبتهم 23.4%، وعليه فإن مجموع من يوجد لديهم هذا الإيمان تبلغ نسبتهم 65.7%. في حين أن الذين لا يؤمنون بالحرية في الحياة السياسية تبلغ نسبتهم 24.9% من إجمالي أفراد العينة ، وأن الذين لا يؤمنون على الاطلاق بها تبلغ نسبتهم 9.5%، وعليه فإن مجموع من لا يوجد لديهم هذا الإيمان نسبتهم هي 34.4%. وهذا يعني أن الغالبية العظمى من أفراد العينة هم على إيمان بالحرية في الحياة السياسية، غير أن هذا الإيمان ليس قوياً عند غالبيتهم.

جدول "6" يتناول توزيع فئة من يؤمنون بالحرية من أفراد العينة وفقاً لمسوّغات هذا الإيمان.

مسوّغات الايمان	التكرار	النسبة
مسوّغات شخصية تتعلق بالفرد نفسه	14	10.6
مسوّغات اجتماعية تتعلق بالمحيط الاجتماعي	63	47.7
مسوّغات موضوعية تتعلق بالموضوع المطروح للنقاش	55	41.7
المجموع	132	100.0

من أجل معرفة المسوّغات التي جعلت أفراد هذه الفئة من العينة يؤمنون بالحرية في الحياة السياسية، طرح عليهم سؤال مباشر ومفتوح وهو: لماذا تؤمن بالحرية في الحياة السياسية؟ ورغم اختلاف إجابات المبحوثين عنه فإنه يمكن دمجها في ثلاث فئات أساسية، الأولى مسوّغات شخصية تتعلق بالفرد نفسه، كالقول إنني لا أقبل بالقيود ولا أمن بالموانع التي تحد من نشاطي السياسي، والثانية مسوغات اجتماعية تتعلق بالمحيط الاجتماعي ، كالقول بأن بناء المجتمعات وتقدمها لا يتم لا بالحرية في الحياة السياسية، أو لأن الحكم السياسي الرشيد لا يتم إلا بالحرية السياسية، والثالثة مسوّغات موضوعية تتعلق بالموضوع المطروح للنقاش، كالقول إن الحرية هي الفطرة الإنسانية السليمة، ويلاحظ من الجدول أعلاه ان الغالبية العظمى من أفراد هذه الفئة من العينة أي من يؤمنون بالحرية في الحياة السياسية، كانت مسوّغات إيمانهم بهذه الحرية تندرج في

إطار الفئة الثانية، وهي مسوّغات تتعلق بالمحيط الاجتماعي، حيث بلغت نسبة من كانت إجاباتهم تندرج في هذا الإطار 47.7% من إجمالي أفراد هذه الفئة من العينة، ثم جاءت نسبة من كانت مسوّغات إيمانهم تندرج في إطار الفئة الثالثة، وهي مسوّغات تتعلق بالموضوع المطروح للنقاش أي الحرية السياسية، حيث بلغت نسبتهم 41.7%، أما من كانت مسوّغات إيمانهم تندرج في إطار الفئة الأولى، وهي مسوّغات تتعلق بالفرد نفسه، فقد كانت نسبتهم 10.6%. وهذا يعني أن الغالبية العظمى من أفراد هذه الفئة من العينة، كان إيمانهم بهذه الحرية يرجع إلى مسوغات اجتماعية تتعلق بالواقع الاجتماعي المحيط بهم، وليس إلى أمور شخصية قد تختلف من فرد إلى أخر، أو تتعلق بالحرية ذاتها.

جدول "7" يوضح توزيع فئة من لا يؤمنون بالحرية في الحياة السياسية من أفراد العينة من حيث مسوّغات عدم الايمان.

مسوّغات عدم الايمان	التكرار	النسبة
مسوّغات اجتماعية تتعلق بالمحيط الاجتماعي	31	44.9
مسوّغات موضوعية تتعلق بالموضوع المطروح للنقاش	38	55.1
المجموع	69	100.0

من أجل معرفة المسوّغات التي جعلت أفراد هذه الفئة من العينة لا يؤمنون بالحرية في الحياة السياسية، طرح عليهم سؤال مباشر ومفتوح وهو: لماذا لا تؤمن بالحرية في الحياة السياسية؟ ورغم اختلاف إجابات المبحوثين عنه فإنه يمكن دمجها في فئتين أساسيتين، الأولى مسوّغات اجتماعية تتعلق بالمحيط الاجتماعي، كالقول إن المجتمع غير مؤهل للحرية، والثانية مسوّغات موضوعية تتعلق بالموضوع المطروح للنقاش أي الحرية السياسية، كالقول إن بعض المواضيع السياسية لا يجب أن تكون فيها حرية، ويلاحظ من الجدول أعلاه ان الغالبية العظمى من أفراد هذه الفئة من العينة أي من لا يؤمنون بالحرية في الحياة السياسية، كانت مسوّغات عدم إيمانهم بهذه الحرية تندرج في إطار الفئة الثانية، وهي مسوغات تتعلق بالموضوع المطـــروح للنقاش أي: الحرية السياسية، حيث بلغت نسبة من كانت إجاباتهم تندرج في هذا الإطار 55.1% من إجمالي أفراد هذه الفئة من العينة، أما من كانت مسوّغات عدم إيمانهم تندرج في إطار الفئة الأولى، وهي مسوّغات تتعلق بالمحيط الاجتماعي، فقد كانت نسبتهم 44.9%، وهذا يعني أن الغالبية العظمى من أفراد هذه الفئة من العينة، كان عدم إيمانهم يرجع إلى مسوّغات موضوعية تتعلق بالحرية السياسية، وليس لأمور تتعلق بالواقع الاجتماعي المحيط بهم، أي: إن رفض الغالبية هنا يرجع إلى ميلهم للدكتاتورية.

جدول "8" يبين توزيع فئة من لا يؤمنون بالحرية في الحياة السياسية بحسب طبيعة القيود التي يقترحونها على هذه الحرية.

طبيعة القيود	التكرار	النسبة
موجهة ضد بعض أجزاء المجتمع	23	33.3
موجهة ضد بعض الأفراد في المجتمع	6	8.7
موجهة ضد بعض المواضيع السياسية	40	58.0
المجموع	69	100.0

من أجل معرفة طبيعة القيود التي يقترحها أفـــراد هذه الفئة من العينة على الحرية في الحياة السياسية ، طرح عليهم سؤال مباشر ومفتوح وهو: ما طبيعة القيود التي تقترحها بشكل أكبر على الحرية في الحياة السياسية؟ ورغم اختلاف إجابات المبحوثين عنه فإنه يمكن دمجها في ثلاث فئات أساسية الأولى موجهة ضد بعض أجزاء المجتمع، والثانية موجهة ضد بعض الأفراد في المجتمع، والثالثة موجهة ضد بعض المواضيع السياسية، ويلاحظ من الجدول أعـــلاه ان الغالبية العظمى من أفراد هذه الفئة من العينة أي من لا يؤمنون بالحرية في الحياة السياسية، كانت القيود التي يقترحوها تندرج في إطار الفئة الثالثة ، وهي الموجهة ضد بعض المواضيع السياسية، حيث بلغت نسبة من كانت إجاباتهم تندرج في هذا الإطار 58.0% من إجمالي أفراد هذه الفئة من العينة، أما من كانت القيود التي يقترحوها تندرج في إطار الفئة الأولى، وهي قيود موجهة ضد بعض أجزاء المجتمع، فقد كانت نسبتهم 33.3%، ومن كانت القيود التي يقترحوها تندرج في إطار الفئة الثانية، وهي قيود موجهة ضد بعض الأفراد في المجتمع، فكانت نسبتهم 8.7% وهذا يعني أن الغالبية العظمى من أفراد هذه الفئة من العينة، القيود التي يقترحوها على الحرية في الحياة السياسية كانت موجهة ضد بعض المواضيع السياسية، وليس ضد بعض أجزاء المجتمع أو ضد بعض الأفراد فيه.

جدول "9" يتناول توزيع أفراد العينة وفقاً لإيمانهم بالعدالة والمساواة في الحقوق والواجبات السياسية.

الايمان بالعدالة والمساواة	التكرار	النسبة
لا أومِنُ على الإطلاق بذلك	9	4.5
لا أومِنُ بذلك	20	10.0
أومِنُ بذلك كثيراً	80	39.8
أومِنُ بذلك كثيراً جداً	92	45.8
المجموع	201	100.0

يلاحظ من الجدول اعلاه أن أفراد العينة الذين يؤمنون كثيراً جداً بالعدالة والمساواة في الحقوق والواجبات السياسية بلغت نسبتهم 45.8% من إجمالي أفراد العينة، وأن الذين يؤمنون كثيراً بها بلغت نسبتهم 39.8%، وعليه فإن مجموع من يوجد لديهم هذا الإيمان تبلغ نسبتهم 85.6%. في حين أن الذين لا يؤمنون بالعدالة والمساواة في الحقوق والواجبات السياسية تبلغ نسبتهم 10.0% من اجمالي أفراد العينة، وأن الذين لا يؤمنون

على الاطلاق بها تبلغ نسبتهم 4.5%، وعليه فإن مجموع من لا يوجد لديهم هذا الإيمان نسبتهم هي 14.5%. وهذا يعني أن الغالبية العظمى من أفراد العينة هم على إيمان بالعدالة والمساواة في الحقوق والواجبات السياسية، وأن هذا الإيمان قوي عند غالبيتهم.

جدول "10" يوضح توزيع فئة من يؤمنون بالعدالة والمساواة من أفراد العينة من حيث مسوّغات هذا الإيمان.

مسوّغات الإيمان	التكرار	النسبة
مسوّغات شخصية تتعلق بالفرد نفسه	18	10.5
مسوّغات اجتماعية تتعلق بالمحيط الاجتماعي	93	54.1
مسوّغات موضوعية تتعلق بالموضوع المطروح للنقاش	61	35.5
المجموع	172	100.0

من أجل معرفة المسوّغات التي جعلت أفراد هذه الفئة من العينة يؤمنون بالعدالة والمساواة في الحقوق والواجبات السياسية ، طرح عليهم سؤال مباشر ومفتوح وهو: لماذا تؤمن بالعدالة والمساواة في الحقوق والواجبات السياسية؟ ورغم اختلاف إجابات المبحوثين عنه فإنه يمكن دمجها في ثلاث فئات أساسية، الأولى مسوّغات شخصية تتعلق بالفرد نفسه، كالقول لأنني لا أقبل بالتمييز في هذا الامر، والثانية مسوّغات اجتماعية تتعلق بالمحيط الاجتماعي، كالقول لأن بناء المجتمعات وتقدمها لا يتم لا بالعدالة والمساواة في الحقوق والواجبات السياسية، والثالثة مسوّغات موضوعية تتعلق بالموضوع المطروح للنقاش أي العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات السياسية، كالقوال لأن العدالة والمساواة هي أساس الفطرة الإنسانية السليمة، ويلاحظ من الجدول أعلاه أن الغالبية العظمى من أفراد هذه الفئة من العينة أي من يؤمنون بالعدالة والمساواة في الحقوق والواجبات السياسية، كانت مسوّغات إيمانهم بهذه العدالة والمساواة تندرج في إطار الفئة الثانية، وهي مسوّغات تتعلق بالمحيط الاجتماعي، حيث بلغت نسبة من كانت إجاباتهم تندرج في هذا الإطار 54.1% من إجمالي أفراد هذه الفئة من العينة، أما من كانت مسوّغات إيمانهم تندرج في إطار الفئة الثالثة، وهي تتعلق بالموضوع المطروح للنقاش، فقد كانت نسبتهم 35.5%، ومن كانت مسوّغات إيمانهم تندرج في إطار الفئة الاولى، وهي تتعلق بالفرد نفسه، فقد كانت نسبتهم 10.5%. وهذا يعني أن الغالبية العظمى من أفراد هذه الفئة من العينة، كان إيمانهم بهذه العدالة والمساواة يرجع إلى مسوّغات اجتماعية تتعلق بالواقع الاجتماعي المحيط بهم، وليس إلى أمور شخصية قد تختلف من فرد إلى آخر، أو تتعلق بالعدالة والمساواة ذاتها.

جدول "11" يبين توزيع فئة من لا يؤمنون بالعدالة والمساواة من أفراد العينة بحسب مسوّغات عدم الإيمان.

مسوّغات عدم الإيمان	التكرار	النسبة
مسوّغات اجتماعية تتعلق بالمحيط الاجتماعي	15	51.7
مسوّغات موضوعية تتعلق بالموضوع المطروح للنقاش	14	48.3
المجموع	29	100.0

من أجل معرفة المسوّغات التي جعلت أفراد هذه الفئة من العينة لا يؤمنون بالعدالة والمساواة في الحقوق والواجبات السياسية، طرح عليهم سؤال مباشر ومفتوح وهو: لماذا لا تؤمن بالعدالة والمساواة في الحقوق والواجبات السياسية؟ ورغم اختلاف إجابات المبحوثين عنه فإنه يمكن دمجها في فئتين أساسيتين، الأولى مسوّغات اجتماعية تتعلق بالمحيط الاجتماعي، كالقول بأن العدالة والمساواة يصعب تحقيقها في المجتمع، والثانية مسوّغات موضوعية تتعلق بالموضوع المطروح للنقاش أي العدالة والمساواة، كالقول بأن بعض المواضيع السياسية لا يجب أن تكون فيها عدالة ومساواة، ويلاحظ من الجدول أعلاه أن الغالبية العظمى من أفراد هذه الفئة من العينة أي من لا يؤمنون بالعدالة والمساواة في الحقوق والواجبات السياسية، كانت مسوّغات عدم إيمانهم بهذه العدالة والمساواة تندرج في إطار الفئة الاولى، وهي مسوّغات تتعلق بالمحيط الاجتماعي، حيث بلغت نسبة من كانت إجاباتهم تندرج في هذا الإطار 51.7% من إجمالي أفراد هذه الفئة من العينة، أما من كانت مسوّغات عدم إيمانهم تندرج في إطار الفئة الثانية، وهي مسوّغات تتعلق بالموضوع المطروح للنقاش أي: العدالة والمساواة ذاتها، فكانت نسبتهم 48.3%، وهذا يعني أن الغالبية العظمى من أفراد هذه الفئة من العينة، كان عدم إيمانهم بهذه العدالة والمساواة يرجع إلى مسوّغات اجتماعية تتعلق بالواقع الاجتماعي المحيط بهم، وليس لأمور تتعلق بالعدالة والمساواة ذاتها.

جدول "12" يتناول توزيع فئة من لا يؤمنون بالعدالة والمساواة وفقاً لطبيعة القيود التي يقترحونها على هذه العدالة والمساواة.

طبيعة القيود	التكرار	النسبة
موجهة ضد بعض أجزاء المجتمع	17	58.6
موجهة ضد بعض الأفراد في المجتمع	7	24.1
موجهة ضد بعض المواضيع السياسية	5	17.2
المجموع	29	100.0

من أجل معرفة طبيعة القيود التي يقترحها أفراد هذه الفئة من العينة على العدالة، والمساواة في الحقوق والواجبات السياسية، طرح عليهم سؤال مباشر ومفتوح وهو: ما طبيعة القيود التي تقترحها بشكل أكبر على العدالة والمساواة في الحقوق، والواجبات السياسية؟ ورغم اختلاف إجابات المبحوثين عنه فإنه يمكن دمجها في ثلاث فئات أساسية الأولى موجهة ضد بعض أجزاء المجتمع، والثانية موجهة ضد بعض الأفراد فيه،

والثالثة موجهة ضد بعض المواضيع السياسية، ويلاحظ من الجدول أعلاه أن الغالبية العظمى من أفراد هذه الفئة من العينة أي: من لا يؤمنون بالعدالة، والمساواة في الحقوق والواجبات السياسية، كانت القيود التي يقترحوها تندرج في إطار الفئة الأولى، وهي الموجهة ضد بعض أجزاء المجتمع، حيث بلغت نسبة من كانت إجاباتهم تندرج في هذا الإطار 58.6% من إجمالي أفراد هذه الفئة من العينة، أما من كانت القيود التي يقترحونها تندرج في إطار الفئة الثانية، وهي قيود موجهة ضد بعض الأفراد في المجتمع، فقد كانت نسبتهم 24.1%، ومن كانت القيود التي يقترحونها تندرج في إطار الفئة الثالثة، وهي قيود موجهة ضد بعض الموضوعات السياسية، فكانت نسبتهم 17.2% وهذا يعني أن الغالبية العظمى من أفراد هذه الفئة من العينة، القيود التي يقترحونها على العدالة والمساواة في الحقوق، والواجبات السياسية كانت موجهة ضد بعض أجزاء المجتمع في الدرجة الأولى، وضد بعض الأفراد فيه في الدرجة الثانية، وليس ضد بعض المواضيع السياسية، مما يشير إلى وجود نفور سياسي في مجتمع الدراسة موجه نحو بعض أجزاء المجتمع الليبي، ونحو بعض الأفراد فيه، وهذا ما يمكن أن يعبر عنه بالمسافة السياسية، وهذ يقلل من الوحدة الوطنية للمجتمع الليبي.

جدول "13" يوضح توزيع أفراد العينة من حيث إيمانهم بالتعاون في العلاقات السياسية وفي مواجهة المشكلات المختلفة في هذا المجال.

الايمان بالتعاون	التكرار	النسبة
لا أومِنُ على الإطلاق بذلك	8	4.0
لا أومِنُ بذلك	23	11.4
أومِنُ بذلك كثيراً	79	39.3
أومِنُ بذلك كثيراً جداً	91	45.3
المجموع	201	100.0

يلاحظ من الجدول أعلاه أن أفراد العينة الذين يؤمنون كثيراً جداً بالتعاون في العلاقات السياسية وفي مواجهة المشكلات المختلفة في هذا المجال بلغت نسبتهم 45.3% من إجمالي أفراد العينة، وأن الذين يؤمنون كثيراً به بلغت نسبتهم 39.3%، وعليه فإن مجموع من يوجد لديهم هذا الإيمان تبلغ نسبتهم 84.6%. في حين أن الذين لا يؤمنون بالتعاون في العلاقات السياسية وفي مواجهة المشكلات المختلفة في هذا المجال تبلغ نسبتهم 11.4% من إجمالي أفراد العينة، وأن الذين لا يؤمنون على الاطلاق به تبلغ نسبتهم 4.0%، وعليه فإن مجموع من لا يوجد لديهم هذا الإيمان نسبتهم هي 15.4%. وهذا يعني أن الغالبية العظمى من أفراد العينة هم على إيمان بالتعاون في العلاقات السياسية وفي مواجهة المشكلات المختلفة في هذا المجال، وأن هذا الإيمان قوي عند غالبيتهم.

جدول "14" يبين توزيع فئة من يؤمنون بالتعاون بحسب مسوّغات هذا الإيمان.

مسوّغات الايمان	التكرار	النسبة
مسوّغات شخصية تتعلق بالفرد نفسه	19	11.2
مسوّغات اجتماعية تتعلق بالمحيط الاجتماعي	50	29.4
مسوّغات موضوعية تتعلق بالموضوع المطروح للنقاش	101	59.4
المجموع	170	100.0

من أجل معرفة المسوّغات التي جعلت أفراد هذه الفئة من العينة يؤمنون بالتعاون في العلاقات السياسية وفي مواجهة المشكلات المختلفة في هذا المجال، طرح عليهم سؤال مباشر ومفتوح وهو: لماذا تؤمن بالتعاون في العلاقات السياسية وفي مواجهة المشكلات المختلفة في هذا المجال؟ ورغم اختلاف إجابات المبحوثين عنه فإنه يمكن دمجها في ثلاث فئات أساسية، الأولى مسوّغات شخصية تتعلق بالفرد نفسه، كالقول إنني لا أقبل بالاختلاف والفردية في هذا الامر، والثانية مسوّغات اجتماعية تتعلق بالمحيط الاجتماعي، كالقول بأن الحكم السياسي الناجح يحتاج إلى التعاون السياسي، والثالثة مسوّغات موضوعية تتعلق بالموضوع المطروح للنقاش، كالقول إن التعاون مثمر دائماً أي يأتي بنتائج إيجابية، ويلاحظ من الجدول أعلاه أن الغالبية العظمى من أفراد هذه الفئة من العينة أي من يؤمنون بالتعاون في العلاقات السياسية وفي مواجهة المشكلات المختلفة في هذا المجال كانت مسوّغات إيمانهم بهذه التعاون تندرج في إطار الفئة الثالثة، وهي تتعلق بالموضوع المطروح للنقاش أي التعاون السياسي، حيث بلغت نسبة من كانت إجاباتهم تندرج في هذا الإطار 59.4% من إجمالي أفراد هذه الفئة من العينة، أما من كانت مسوّغات إيمانهم تندرج في إطار الفئة الثانية، وهي مسوّغات تتعلق بالمحيط الاجتماعي ، فقد كانت نسبتهم 29.4%، ومن كانت مسوّغات إيمانهم تندرج في إطار الفئة الأولى، وهي مسوّغات تتعلق بالفرد نفسه، فنسبتهم هي 11.2%. وهذا يعني أن الغالبية العظمى من أفراد هذه الفئة من العينة، كان إيمانهم بهذه التعاون يرجع إلى نظرتهم الإيجابية إلى التعاون ذاته، ووعيهم بقيمته، وليس إلى أمور شخصية قد تختلف من فرد إلى أخر، أو تتعلق بالواقع الاجتماعي المحيط بهم.

جدول "15" يتناول توزيع فئة من لا يؤمنون بالتعاون من أفراد العينة وفقاً لمسوّغات عدم الإيمان.

مسوّغات عدم الإيمان	التكرار	النسبة
مسوّغات اجتماعية تتعلق بالمحيط الاجتماعي	12	38.7
مسوّغات موضوعية تتعلق بالموضوع المطروح للنقاش	19	61.3
المجموع	31	100.0

من أجل معرفة المسوّغات التي جعلت أفراد هذه الفئة من العينة لا يؤمنون بالتعاون في العلاقات السياسية وفي مواجهة المشكلات المختلفة في هذا المجال، طرح عليهم سؤال مباشر ومفتوح وهو: لماذا لا تؤمن بالتعاون في العلاقات السياسية وفي مواجهة

المشكلات المختلفة في هذا المجال؟ ورغم اختلاف إجابات المبحوثين عنه فإنه يمكن دمجها في فئتين أساسيتين، الأولى مسوّغات تتعلق بالمحيط الاجتماعي، كالقول إنّ المجتمع حالياً يصعب أن يتم فيه التعاون السياسي، أو لأن الدولة ترفض هذا المبدأ، والثانية مسوّغات تتعلق بالموضوع المطروح للنقاش أي: التعاون السياسي، كالقول إن التعاون يلغي الفروق الفردية الخاصة بإبراز الأصلح والأقوى، أو لأن بعض المواضيع السياسية لا يجب أن يكون فيها تعاون، ويلاحظ من الجدول أعلاه أن الغالبية العظمى من أفراد هذه الفئة من العينة ، أي: من لا يؤمنون بالتعاون في العلاقات السياسية وفي مواجهة المشكلات المختلفة في هذا المجال ، كانت مسوّغات عدم إيمانهم بهذه التعاون تندرج في إطار الفئة الثانية، وهي مسوغات تتعلق بالموضوع المطروح للنقاش ، أي : التعاون السياسي ، حيث بلغت نسبة من كانت إجاباتهم تندرج في هذا الإطار 61.3% من إجمالي أفراد هذه الفئة من العينة، أما من كانت مسوّغات عدم إيمانهم تندرج في إطار الفئة الأولى ، وهي مسوّغات تتعلق بالمحيط الاجتماعي ، فكانت نسبتهم 38.7%، وهذا يعني : أن الغالبية العظمى من أفراد هذه الفئة من العينة ، كان عدم إيمانهم بهذه التعاون يرجع إلى مسوّغات موضوعية تتعلق بالتعاون السياسي، وليس لأمور تتعلق بالواقع الاجتماعي المحيط بهم.

جدول "16" يوضح توزيع فئة من لا يؤمنون بالتعاون من أفراد العينة بحسب طبيعة القيود التي يقترحونها على هذا التعاون.

طبيعة القيود	التكرار	النسبة
موجهة ضد بعض أجزاء المجتمع	17	54.8
موجهة ضد بعض الأفراد في المجتمع	6	19.4
موجهة ضد بعض المواضيع السياسية	8	25.8
المجموع	31	100.0

من أجل معرفة طبيعة القيود التي يقترحها أفراد هذه الفئة من العينة على التعاون في العلاقات السياسية وفي مواجهة المشكلات المختلفة في هذا المجال، طرح عليهم سؤال مباشر ومفتوح وهو: ما طبيعة القيود التي تقترحها بشكل أكبر على عدم التعاون في العلاقات السياسية وفي مواجهة المشكلات المختلفة في هذا المجال؟ ورغم اختلاف إجابات المبحوثين عنه فإنه يمكن دمجها في ثلاث فئات أساسية الأولى موجهة ضد بعض أجزاء المجتمع، والثانية موجهة ضد بعض الأفراد فيه، والثالثة موجهة ضد بعض المواضيع السياسية، ويلاحظ من الجدول أعلاه أن الغالبية العظمى من أفراد هذه الفئة من العينة أي من لا يؤمنون بالتعاون في العلاقات السياسية وفي مواجهة المشكلات المختلفة في هذا المجال، كانت القيود التي يقترحونها تندرج في إطار الفئة الأولى، وهي الموجهة ضد بعض أجزاء المجتمع، حيث بلغت نسبة من كانت إجاباتهم تندرج في هذا

الإطار 54.8% من إجمالي أفراد هذه الفئة من العينة، أما من كانت القيود التي يقترحونها تندرج في إطار الفئة الثالثة، وهي قيود موجهة ضد بعض المواضيع السياسية، فقد كانت نسبتهم 25.8%، ومن كانت القيود التي يقترحونها تندرج في إطار الفئة الثانية، وهي قيود موجهة ضد بعض الأفراد في المجتمع، فكانت نسبتهم 19.4%، وهذا يعني أن الغالبية العظمى من أفراد هذه الفئة من العينة، القيود التي يقترحونها على التعاون في العلاقات السياسية وفي مواجهة المشكلات المختلفة في هذا المجال كانت موجهة ضد بعض أجزاء المجتمع، وليس ضد بعض الأفراد فيه أو ضد بعض المواضيع السياسية، مما يشير إلى وجود نفور سياسي في مجتمع الدراسة موجه نحو بعض أجزاء المجتمع الليبي، أو ما يمكن أن يعبر عنه بالمسافة السياسية، وهذ يقلل من الوحدة الوطنية للمجتمع الليبي.

جدول "17" يبين توزيع أفراد العينة بحسب رضاهم عن الحقوق التي يتحصلون عليها من الدولة.

الرضى	التكرار	النسبة
غير راضٍ على الاطلاق عنها	**66**	**32.8**
غير راضٍ عنها	**94**	**46.8**
راضٍ عنها كثيراً	**19**	**9.5**
راضٍ عنها كثيراً جداً	**22**	**10.9**
المجموع	**201**	**100.0**

يلاحظ من الجدول أعلاه أن أفراد العينة الذين غير راضين عن الحقوق التي يتحصلون عليها من الدولة بلغت نسبتهم 46.8% من إجمالي أفراد العينة، وأن الذين غير راضين على الإطلاق عنها بلغت نسبتهم 32.8%، وعليه فإن مجموع من لا يوجد لديهم هذا الرضى تبلغ نسبتهم 79.6%. في حين أن الذين راضين كثيراً جداً تبلغ نسبتهم 10.9% من إجمالي أفراد العينة، وأن الذين راضين كثيراً تبلغ نسبتهم 9.5%، وعليه فإن مجموع من يوجد لديهم هذا الرضا نسبتهم هي 20.4%. وهذا يعني أن الغالبية العظمى من أفراد العينة هم ليسوا راضين عن الحقوق التي يحصلون عليها من الدولة، غير أن عدم الرضا هذا ليس قوياً عند غالبيتهم.

جدول "18" يتناول توزيع فئة غير الراضين عن الحقوق من أفراد العينة وفقاً لتوقعهم تحسن هذه الحقوق.

التوقع	التكرار	النسبة
في الأجل القريب	**50**	**31.3**
في الأجل البعيد	**58**	**36.3**
لا أتوقع تحسناً فيها على الاطلاق	**52**	**32.5**
المجموع	**160**	**100.0**

يلاحظ من الجدول أعلاه أن من يتوقّعون حدوث تحسّن في الحقوق التي يتحصلون عليها من الدولة في الأجل البعيد تبلغ نسبتهم 36.3% من إجمالي أفراد هذه الفئة من العينة،

والذين لا يتوقعوا حدوث أي تحســـن فيها على الاطلاق نسبتهم هي 32.5%، والذين يتوقعون حدوث تحسن فيها في الأجل القريب تبلغ نسبتهم 31.3%، وعليه فإن الغالبية العظمى من أفراد هذه الفئة من العينة ، أي: من هم غير راضين عن الحقوق التي يتحصلون عليها من الدولة يتوقعون حدوث تحسن فيها إما في الأجل القريب أو البعيد، حيث تبلغ مجموع نسبة هؤلاء 67.6%، وهذا يعد مؤشراً إيجابياً مقبولاً في التطلع إلى المستقبل، فوجود الأمل وأن طال أفضل بكثير من غيابه.

جدول "19" يوضح توزيع أفراد العينة من حيث رضاهم عن أدائهم لوجباتهم تجاه الدولة.

الرضا	التكرار	النسبة
غير راضٍ على الاطلاق عنها	17	8.5
غير راضٍ عنها	88	43.8
راضٍ عنها كثيراً	70	34.8
راضٍ عنها كثيراً جداً	26	12.9
المجموع	201	100.0

يلاحظ من الجدول أعلاه أن أفراد العينة الذين غير راضين عن أدائهم لوجباتهم تجاه الدولة بلغت نسبتهم 43.8% من إجمالي أفراد العينة، وأن الذين غير راضين على الاطلاق عنها بلغت نسبتهم 8.5%، وعليه فإن مجموع من لا يوجد لديهم هذا الرضا تبلغ نسبتهم 52.3%. في حين أن الراضين كثيراً تبلغ نسبتهم 34.8% من اجمالي أفراد العينة، وأن الراضين كثيراً جداً تبلغ نسبتهم 12.9%، وعليه فإن مجموع من يوجد لديهم هذا الرضا نسبتهم هي 47.7%. ومن ثم فرغم التقارب الكبير بين الرضا وعدم الرضا لدى أفراد العينة حول أدائهم لوجباتهم تجاه الدولة فأن غالبيتهم ليسوا راضين عن هذا الأداء ، غير أن عدم الرضا هذا ليس قوياً عندهم.

جدول "20" يبين توزيع فئة غير الراضين عن أدائهم لوجباتهم من أفراد العينة بحسب مسوّغات عدم رضاهم.

المسوّغات	التكرار	النسبة
لم تتح لي الفرصة	72	68.6
لأن الدولة لا تستحق	26	24.8
لدى ما هو أهم من الدولة	7	6.7
المجموع	105	100.0

يلاحظ من الجدول أعلاه أن من سوّغوا عدم رضاهم عن أدائهم لوجباتهم تجاه الدولة من خلال القول لم تتح لي الفرصة للقيام بهذه الواجبات تبلغ نسبتهم 68.6% من إجمالي أفراد هذه الفئة من العينة، أما الذين سوّغوا ذلك من خلال القول إن الدولة لا تستحق هذه الواجبات فنسبتهم هي 24.8%، والذين سوّغوا ذلك من خلال القول إن لديهم ما هو أهم من الدولة فنسبتهم 6.7%. وعليه فرغم ارتفاع نسبة من لا تهمهم الدولة من أفراد هذه الفئة من العينة فإن الغالبية العظمى منهم تسوّغ عدم أدائهم لواجباتهم تجاه الدولة

ومن ثم عدم الرضا عن هذا الأداء من خلال القول إنه لم تتح لهم الفرصة للقيام بهذه الواجبات، وهذا الأخير يعد مؤشراً إيجابياً لإمكانية تحسن هذا الأداء ومن ثم الرضا عنه في المستقبل متى وتيحت لهم الفرصة لأداء هذه الواجبات.

جدول"21" يتناول ترتيب القيم السياسية المستهدفة بالدراسة من حيث القوة.

العينة ونوع التحليل الإحصائي	القيم السياسية				
	الحرية	العدالة والمساواة	التعاون	المواطنة (الحقوق)	المواطنة (الواجبات)
العينة	201	201	201	201	201
المتوسط الحسابي	2.80	3.27	3.26	1.99	2.52
الانحراف المعياري	0.91	0.82	0.81	0.93	0.83
الأهمية النسبية	70.0	81.8	81.5	49.8	63.0

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة العدالة والمساواة هي أقوى القيم السياسية الخمس المستهدفة بالدراسة، حيث بلغ متوسطها الحسابي 3.27، وبانحراف معياري 0.82، وبلغت الأهمية النسبية لها 81.8%. وجاءت في المرتبة الثانية من حيث القوة قيمة التعاون، حيث بلغ متوسطها الحسابي 3.26، وبانحراف معياري 0.81، وبلغت الأهمية النسبية لها 81.5%. وجاءت في المرتبة الثالثة من حيث القوة قيمة الحرية، حيث بلغ متوسطها الحسابي 2.80، وبانحراف معياري 0.91، وبلغت الأهمية النسبية لها 70.0%. وجاءت في المرتبة الرابعة من حيث القوة قيمة المواطنة من حيث الواجبات، حيث بلغ متوسطها الحسابي 2.52، وبانحراف معياري 0.83، وبلغت الأهمية النسبية لها 63.0%، ثم جاء في المرتبة الخامسة والأخيرة قيمة المواطنة من حيث الحقوق، حيث بلغ متوسطها الحسابي 1.99، وبانحراف معياري 0.93، وبلغت الأهمية النسبية لها 49.8%. وعليه فإن القيم السياسية الخمس المستهدفة بالدراسة ترتب من حيث القوة على النحو الآتي: الأولى قيمة العدالة والمساواة، الثانية قيمة التعاون، والثالثة قيمة الحرية، والرابعة قيمة المواطنة من حيث الواجبات، والخامسة والأخيرة قيمة المواطنة من حيث الحقوق. وهذا الترتيب للقيم السياسية الخمس المستهدفة بالدراسة كان متوقعا في المجتمع المدروس، وإن كانت قيمة الحرية التي هي أساس العدالة والمساواة ومفتاح التعاون تحتل مرتبة متأخرة بعض الشيء.

1- التحليل الإحصائي التطبيقي للتباين في القيـــم السياسية وفقاً لبعض المتغيرات:

يتناول هذا المبحث من الدراسة التحليل الإحصائي التطبيقي للتباين في القيم السياسية المستهدفة بالدراسة وهي: الحرية، العدالة والمساواة، التعاون، المواطنة، وفقاً لبعض

المتغيرات وهي: النوع، العمر، التخصص الدراسي ، مكان الإقامة ، وذلك على النحـــو الآتي :

جدول"22" يبين التباين الإحصائي في القيم المستهدفة بالدراسة يرجع إلى النوع.

القيمة السياسية	النوع	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	درجة الحرية	مستوي المعنوية	نتيجة التباين
الحرية	ذكور	71	2.56	1.04	-2.73	199	0.01	معنوي
	إناث	130	2.92	0.80				
العدالة والمساواة	ذكور	71	3.17	0.88	-1.28	199	0.20	غير معنوي
	إناث	130	3.32	0.78				
التعاون	ذكور	71	3.04	0.92	-2.83	199	0.01	معنوي
	إناث	130	3.38	0.73				
المواطنة (الحقوق)	ذكور	71	2.06	0.97	0.80	199	0.42	غير معنوي
	إناث	130	1.95	0.91				
المواطنة (الوجبات)	ذكور	71	2.58	0.82	0.70	199	0.49	غير معنوي
	إناث	130	2.49	0.83				

*** - كل المستويات المعنوية في الجدول أعلاه عند مستوي دلالة 0.05.**

يلاحظ من الجدول اعلاه أنه لا يوجد تباين ذو دلالة إحصائية في قيمة العدالة والمساواة، وفي قيمة المواطنة من حيث الحقوق والواجبات يرجع إلى النوع، وهذا يعني أن هاتين القيمتين لدي الطلاب واحده وفقا لمتغير النوع، فهما سائدتان لديهم ذكوراً وإناثاً بنفس القدر تقريباً. على حين يوجد تباين ذو دلالة إحصائية في قيمة الحرية وفي قيمة التعاون يرجع إلى النوع، وهذا يعني أن هاتين القيمتين لدى الطلاب ليستا واحدة وفقاً لمتغير النوع، أي: إن الطلاب الذكور والإناث مختلفان في هاتين القيمتين، وكان الاختلاف في هاتين القيمتين لصالح الإناث، أي: إن الإناث أكثر إيماناً بهما من الذكور، حيث بلغ المتوسط الحسابي للإناث في قيمة الحرية 2.92، على حين كان بالنسبة للذكور2.56، وبلغ المتوسط الحسابي للإناث في قيمة التعاون 3.38، على حين كان بالنسبة إلى الذكور 3.04.

جدول"23" يبين التباين الإحصائي في القيم المستهدفة بالدراسة يرجع إلى العمر.

القيمة	العمر	العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	اختبار F	درجة الحرية	مستوى المعنوية	نتيجة التباين
الحرية	19 فأقل	4	3.25	0.96	0.83	3	0.48	غير معنوي
	22-20	92	2.87	0.89				
	25-23	96	2.71	0.89				
	26 فأكثر	9	2.78	1.20				
العدالة والمساواة	19 فأقل	4	2.75	1.26	0.89	3	0.45	غير معنوي
	22-20	92	3.34	0.79				
	25-23	96	3.22	0.84				
	26 فأكثر	9	3.33	0.71				

التعاون	19 فأقل	4	3.50	1.00	0.31	3	0.82	غير معنوي
	22-20	92	3.29	0.78				
	25-23	96	3.23	0.85				
	26 فأكثر	9	3.11	0.78				
المواطنة (الحقوق)	19 فأقل	4	2.00	0.82	0.37	3	0.77	غير معنوي
	22-20	92	1.99	0.88				
	25-23	96	2.01	0.99				
	26 فأكثر	9	1.67	0.87				
المواطنة (الوجبات)	19 فأقل	4	1.75	0.96	1.42	3	0.24	غير معنوي
	22-20	92	2.59	0.88				
	25-23	96	2.50	0.77				
	26 فأكثر	9	2.44	0.73				

*** - كل المستويات المعنوية في الجدول أعلاه عند مستوي دلالة 0.05.**

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه لا يوجد تباين ذو دلالة إحصائية في جميع القيم المستهدفة بالدراسة وهي: قيمة الحرية، وقيمة العدالة والمساواة، وقيمة التعاون، وقيمة المواطنة من حيث الحقوق والواجبات يرجع إلى العمر، وهذا يعني أن جميع هذه القيم لدي الطلاب واحده وفقا لمتغير العمر، فهما سائدة لديهم جميعاً سواء أكانوا صغاراً أم وكباراً بنفس القدر تقريباً.

جدول"24" يبين التباين الإحصائي في القيم المستهدفة بالدراسة يرجع إلى التخصص الدراسي.

القيمة	التخصص	العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	اختبار T	درجة الحرية	مستوى المعنوية	نتيجة التباين
الحرية	علوم إنسانية	88	2.80	0.89	-0.01	199	0.99	غير معنوي
	علوم تطبيقية	113	2.80	0.93				
العدالة والمساواة	علوم إنسانية	88	3.20	0.89	-0.98	199	0.33	غير معنوي
	علوم تطبيقية	113	3.32	0.76				
التعاون	علوم إنسانية	88	3.22	0.79	-0.66	199	0.51	غير معنوي
	علوم تطبيقية	113	3.29	0.83				
المواطنة (الحقوق)	علوم إنسانية	88	2.19	0.97	2.85	199	0.01	معنوي
	علوم تطبيقية	113	1.82	0.87				
المواطنة (الوجبات)	علوم إنسانية	88	2.58	0.89	0.87	199	0.39	غير معنوي
	علوم تطبيقية	113	2.48	0.77				

*** - كل المستويات المعنوية في الجدول أعلاه عند مستوي دلالة 0.05.**

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه لا يوجد تباين ذو دلالة إحصائية في قيمة الحرية، وفي قيمة العدالة والمساواة، وفي قيمة التعاون، وفي قيمة المواطنة من حيث والواجبات يرجع إلى نوع التخصص الدراسي، وهذا يعني أن هذه القيم لدي الطلاب واحده وفقا لمتغير التخصص الدراسي، فهي سائدة لديهم جميعاً في العلوم الإنسانية وفي العلوم التطبيقية بنفس القدر تقريباً. على حين يوجد تباين ذو دلالة إحصائية في قيمة المواطنة من حيث الحقوق يرجع إلى نوع التخصص الدراسي، وهذا يعني أن هذه القيمة لدى الطلاب ليست واحده وفقاً لمتغير التخصص الدراسي، أي: إن الطلاب في العلوم الإنسانية والطلاب في العلوم التطبيقية مختلفان في هذه القيمة، وكان الاختلاف فيها لصالح الطلاب في العلوم الإنسانية، أي الطلاب في العلوم الإنسانية أكثر إيماناً بهذه القيمة من الطلاب في العلوم التطبيقية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للطلاب في العلوم الإنسانية في تلك القيمة 2.19، بينما كان بالنسبة إلى الطلاب في العلوم التطبيقية 1.82.

جدول"25" يبين التباين الإحصائي في القيم المستهدفة يرجع إلى مكان الإقامة.

القيمة	الإقامة	العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	اختبار T	درجة الحرية	مستوى المعنوية	نتيجة التباين
الحرية	داخل المدينة	168	2.79	0.89	-0.15	199	0.88	غير معنوي
	خارج المدينة	33	2.82	1.01				
العدالة والمساواة	داخل المدينة	168	3.32	0.81	2.08	199	0.04	معنوي
	خارج المدينة	33	3.00	0.83				
التعاون	داخل المدينة	168	3.31	0.81	2.01	199	0.05	معنوي
	خارج المدينة	33	3.00	0.79				
المواطنة (الحقوق)	داخل المدينة	168	1.96	0.95	-0.71	199	0.48	غير معنوي
	خارج المدينة	33	2.09	0.84				
المواطنة (الوجبات)	داخل المدينة	168	2.54	0.84	0.75	199	0.46	غير معنوي
	خارج المدينة	33	2.42	0.75				

*** - كل المستويات المعنوية في الجدول أعلاه عند مستوي دلالة 0.05.**

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه لا يوجد تباين ذو دلالة إحصائية في قيمة الحرية، وفي قيمة المواطنة من حيث الحقوق والواجبات يرجع إلى مكان الإقامة، وهذا يعني أن هاتين القيمتين لدي الطلاب واحده وفقا لمتغير مكان الإقامة، فهما سائدتان لدي الطلاب جميعاً في داخل المدينة وفي خارجها بنفس القدر تقريباً. على حين يوجد تباين ذو دلالة إحصائية في قيمة العدالة والمساواة وفي قيمة التعاون يرجع إلى مكان الإقامة، وهذا يعني أن هاتين القيمتين لدى الطلاب ليستا واحدة وفقاً لمتغير مكان الإقامة، أي: إن الطلاب في داخل المدينة وفي خارجها مختلفان في هاتين القيمتين، وكان الاختلاف فيهما لصالح الطلاب في داخل المدينة، أي: إن الطلاب في داخل المدينة أكثر إيماناً بهما من الطلاب في خارج المدينة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للطلاب في داخل المدينة في قيمة العدالة والمساواة 3.32، على حين كان بالنسبة إلى الطلاب في خارج المدينة 3.00، وبلغ المتوسط الحسابي للطلاب في داخل المدينة في قيمة التعاون 3.31، على حين كان بالنسبة إلى الطلاب في خارج المدينة 3.00.

2- التحليل الإحصائي التطبيقي للعلاقة الارتباطية بين القيم السياسية المستهدفة بالدراسة.

يتناول هذا المبحث من الدراسة التحليل الإحصائي التطبيقي للعلاقة الارتباطية بين القيم السياسية المستهدفة بالدراسة وهي: الحرية، العدالة والمساواة، التعاون، المواطنة من حيث الحقوق والواجبات، وذلك على النحو الآتي:

جدول"26" يوضح العلاقة الارتباطية الإحصائية بين القيم السياسية المستهدفة بالدراسة.

		العدالة والمساواة	التعاون	المواطنة (الحقوق)	المواطنة (الواجبات)
قيمة الحرية	قيمة الارتباط	0.07	0.10	0.05	0.02
	مستوى المعنوية	0.35	0.16	0.46	0.74
	مستوى الدلالة	0.05	0.05	0.05	0.05
	العينة	201	201	201	201
	نتيجة الارتباط	غير معنوي	غير معنوي	غير معنوي	غير معنوي
	قوة الارتباط	#	#	#	#
العدالة والمساواة	قيمة الارتباط	#	0.33	-0.04	0.04
	مستوى المعنوية	#	0.00	0.56	0.60
	مستوى الدلالة	#	0.05	0.05	0.05
	العينة	#	201	201	201
	نتيجة الارتباط	#	معنوي	غير معنوي	غير معنوي
	قوة الارتباط	#	متوسطة	#	#
التعاون	قيمة الارتباط	#	#	-0.03	0.14
	مستوى المعنوية	#	#	0.64	0.05
	مستوى الدلالة	#	#	0.05	0.05

	العينة	#	#	201	201
	نتيجة الارتباط	#	#	غير معنوي	معنوي
	قوة الارتباط	#	#	#	ضعيفة
المواطنة (الحقوق)	قيمة الارتباط	#	#	#	0.14
	مستوى المعنوية	#	#	#	0.04
	مستوى الدلالة	#	#	#	0.05
	العينة	#	#	#	201
	نتيجة الارتباط	#	#	#	معنوي
	قوة الارتباط	#	#	#	ضعيفة

يتضح من الجدول أعلاه أنه يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين قيمة العدالة والمساواة، وقيمة التعاون، أي : إن الطلاب مختلفون في قيمة العدالة والمساواة وفقاً لقيمة التعاون، وكذلك الأمر بالنسبة إلى قيمة التعاون من حيث قيمة العدالة والمساواة عند الطلاب، ويمكن وصف هذا الارتباط لديهم بأنه طردي موجب، حيث أن قيمة العدالة والمساواة تزداد عندهم كلما ازدادت قيمة التعاون وكذلك الأمر بالنسبة إلى قيمة التعاون مقابل قيمة العدالة والمساواة، وبالنظر إلى قيمة هذا الارتباط نجد أنه كان متوسط القوة نسبياً، حيث لم تتعد قيمته 0.37. كما اتضح أنه يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين قيمة التعاون وقيمة المواطنة من حيث الواجبات، أي: إن الطلاب مختلفون في قيمة التعاون؛ وفقاً لقيمة المواطنة من حيث الواجبات، وكذلك الأمر بالنسبة إلى قيمة المواطنة من حيث الواجبات بحسب قيمة التعاون عند الطلاب، ويمكن وصف هذا الارتباط لديهم بأنه طردي موجب، حيث أن قيمة التعاون تزداد عندهم كلما ازدادت قيمة المواطنة من حيث الواجبات وكذلك الأمر بالنسبة إلى قيمة المواطنة من حيث الواجبات مقابل قيمة التعاون، وبالنظر إلى قيمة هذا الارتباط نجد أنه كان ضعيف القوة نسبياً، حيث لم تتعد قيمته 0.15. كذلك اتضح أنه يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين قيمة المواطنة من حيث الحقوق وقيمة المواطنة من حيث الواجبات، أي: إن الطلاب مختلفون في قيمة المواطنة من حيث الحقوق؛ وفقاً لقيمة المواطنة من حيث الواجبات، وكذلك الأمر بالنسبة إلى قيمة المواطنة من حيث الواجبات بحسب قيمة المواطنة من حيث الحقوق عند الطلاب، ويمكن وصف هذا الارتباط لديهم بأنه طردي موجب، حيث أن قيمة المواطنة من حيث الحقوق تزداد عندهم كلما ازدادت قيمة المواطنة من حيث الواجبات وكذلك الأمر بالنسبة إلى قيمة المواطنة من حيث الواجبات مقابل قيمة المواطنة من حيث الحقوق، وبالنظر إلى قيمة هذا الارتباط نجد أنه كان ضعيف القوة نسبياً، حيث لم تتعد قيمته 0.14. أما بالنسبة إلى جميع القيم السياسية الأخرى المستهدفة بالدراسة فقد تبين أنه لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين كل قيمة منها في مقابل باقي القيم السياسية الأخرى المستهدفة

بالدراسة، وهذا يعني أن هذه القيم لدى الطلاب لا ترتبط ببعضها البعض على الأطلاق، فوجود كل قيمة منها أو غيابها لا يرتبط بوجود أو غياب قيمة أخرى منها.

خامساً- النتائـــــج العامـــــــــــة للدراســـــــــــة: خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من حيث الخصائص العامة لعينة الدراسة، والتحليل الإحصائي الوصفي للقيم السياسية، والتحليل الإحصائي التطبيقي للتباين في القيم السياسية وفقاً لبعض المتغيرات، والتحليل الإحصائي التطبيقي للعلاقة الارتباطية بين القيم السياسية المستهدفة بالدراسة، ويمكن توضيح هذه النتائج على النحو الآتي: 1- **الخصائص العامة لعينـــة الدراســـــة:** اتضح أن الخصائص العامة لعينة الدراسة كانت على النحو الآتي : من حيث النوع كان 64.7% من أفراد العينة هم من الإناث، والباقي وهو 35.3% من الذكور. ومن حيث العمر كان 47.8% من أفراد العينة تتراوح أعمارهم ما بين 23-25 سنة، و 45.8% تتراوح أعمارهم ما بين 20-22 سنة، والباقي إما أنهم من 19 سنة فما أقل، وإما أنهم من 26 سنة فما أكثر. ومن حيث التخصص الدراسي كان 56.2% من أفراد العينة من ذوي التخصص في العلوم تطبيقية، والباقي وهم 43.8% من ذوي تخصص في العلوم الإنسانية. ومن حيث مكان الإقامة كان 83.6% من أفراد العينة كانت إقامتهم داخل المدينة، والباقي وهم 16.4% كانت إقامتهم خارج المدينة.

2- **التحليل الإحصائـــــي الوصفي للقيم السياسية :** انتهت الدراسة فيما يتعلق بالتحليل الإحصائي الوصفي للقيم السياسية إلى النتائج الآتية :

أ- فيما يتعلق بقيمة الحرية تبين من الدراســـــة أنها كانت موجودة لدي الغالبية العظمى من أفراد العينة، فقد كان الغالبية العظمى منهم على إيمان بالحرية في الحياة السياسية. ويرجع الإيمان بهذه القيمة عند الغالبية العظمى من الأفراد الذين يؤمنون بها إلى مسوغات اجتماعية تتعلق بالواقع الاجتماعي المحيط بهم، وليس إلى أمور شخصية قد تختلف من فرد إلى أخر، أو تتعلق بالحرية ذاتها، وهذا الربط بين الحرية والواقع الاجتماعي يعد مؤشراً مهماً على وعيهم بهذه الإيمان. وفي المقابل كان عدم إيمان الغالبية العظمى من الأفراد الذين لا يؤمنون بهذه القيمة يرجع إلى مسوّغات موضوعية تتعلق بالحرية السياسية، وليس لأمور تتعلق بالواقع الاجتماعي المحيط بهم، أي: إن رفض الغالبية هنا يرجع إلى ميلهم للدكتاتورية. غير أن القيود التي يقترحها هؤلاء الأفراد الذين لا يؤمنون بالحرية السياسية كانت موجهة بشكل أساسي نحو بعض المواضيع السياسية وليس ضد بعض أجزاء المجتمع أو ضد بعض الأفراد فيه أي: إنه

لا وجود لمسافة سياسية عندهم بخصوص هذه المواضيع بين أجزاء أو أفراد المجتمع الليبي الواحد، وهذه تعد مؤشرات إيجابية جيده في المجتمع بخصوص هذا الموضوع.

ب ـ وبخصوص قيمة العدالة والمساواة تبين من الدراسة أن الغالبية العظمى من أفراد العينة هم على إيمان بالعدالة والمساواة في الحقوق والواجبات السياسية، وأن هذا الإيمان قوي عند غالبيتهم. وكان الإيمان بهذه القيمة يرجع عند الغالبية العظمى من الأفراد الذين يؤمنون بها إلى مسوّغات اجتماعية تتعلق بالواقع الاجتماعي المحيط بهم، وليس إلى أمور شخصية قد تختلف من فرد إلى أخر، أو تتعلق بالعدالة والمساواة ذاتها، وهذا الربط بين قيمة العدالة والمساواة والواقع الاجتماعي يعد مؤشراً مهماً على وعيهم بهذه الإيمان. كما أن الغالبية العظمى من الأفراد الذين لا يؤمنون بهذه القيمة يرجع عدم الإيمان بها إلى مسوّغات اجتماعية تتعلق بالواقع الاجتماعي المحيط بهم، وليس لأمور تتعلق بالعدالة والمساواة ذاتها، أي ليس لرفضهم أو عدم قبولهم للعدالة والمساواة. غير أن القيود التي يقترحها هؤلاء الأفراد الذين لا يؤمنون بالعدالة والمساواة كانت موجهة بشكل أساسي نحو بعض أجزاء المجتمع في الدرجة الأولى، ونحو بعض الأفراد فيه في الدرجة الثانية، وليس ضد بعض المواضيع السياسية، مما يشير إلى وجود نفور سياسي في مجتمع الدراسة موجه نحو بعض أجزاء المجتمع الليبي، ونحو بعض الأفراد فيه، وهذا ما يمكن أن يعبر عنه بالمسافة السياسية، وهي تقلل من الوحدة الوطنية للمجتمع الليبي، و تعد مؤشراً سلبياً في المجتمع بخصوص هذا الموضوع.

ج ـ فيما يتعلق بقيمة التعاون تبين من الدراسة أنها كانت موجودة لدي الغالبية العظمى من أفراد العينة، فقد تبين أن الغالبية العظمى من أفراد العينة هم على إيمان بالتعاون في العلاقات السياسية وفي مواجهة المشكلات المختلفة في هذا المجال، وأن هذا الإيمان قوي عند غالبيتهم. وكان الإيمان بهذه القيمة يرجع عند الغالبية العظمى من الأفراد الذين يؤمنون بها إلى نظرتهم الإيجابية إلى التعاون ذاته، ووعيهم بقيمته، وليس إلى أمور شخصية أو فردية قد تختلف من فرد إلى أخر، أو تتعلق بالواقع الاجتماعي المحيط بهم، وهذا يعد مؤشراً قوياً على وعيهم بهذا الإيمان. وفي المقابل يرجع عدم إيمان الغالبية العظمى من الأفراد الذين لا يؤمنون بهذه القيمة إلى نظرتهم السلبية إلى التعاون ذاته، وعدم وعيهم بقيمته، وليس لأمور تتعلق بالواقع الاجتماعي المحيط بهم، وهذا يعد مؤشراً سلبياً لدي هذه الفئة من العينة. كما أن القيود التي يقترحها هؤلاء الأفراد الذين لا يؤمنون بالتعاون كانت موجهة بشكل أساسي نحو بعض أجزاء المجتمع، وليس ضد بعض الأفراد فيه أو ضد بعض المواضيع السياسية، مما يشير إلى وجود نفور سياسي

في مجتمع الدراسة موجه نحو بعض أجزاء المجتمع الليبي، أو ما يمكن أن يعبر عنه بالمسافة السياسية، وهذ يقلل من الوحدة الوطنية للمجتمع الليبي، ويعد مؤشراً سلبياً في المجتمع بخصوص هذا الموضوع.

د- وبخصوص قيمة المواطنة من حيث الحقوق، تبين من الدراسة أن الغالبية العظمى من أفراد العينة هم على عدم رضا بالمواطنة من حيث الحقوق، فقد كان الغالبية العظمى منهم ليسوا على رضا عن الحقوق التي يحصلون عليها من الدولة. غير أن الغالبية العظمى من الأفراد غير الراضين عن المواطنة من حيث الحقوق يتوقعون حدوث تحسن فيها إما في الأجل القريب أو البعيد، وهذا يعد مؤشراً إيجابياً مقبولاً في التطلع إلى المستقبل، فوجود الأمل وإن طال أفضل بكثير من غيابه.

هـ فيما يتعلق بقيمة المواطنة من حيث الواجبات، تبين من الدراسة أن هناك تقاربا كبيراً بين الرضا وعدم الرضا عنها لدى أفراد العينة، ورغم ذلك فأن غالبيتهم هم ليسوا رضين عن هذا الأداء ، غير أن عدم الرضا هذا ليس قوياً عندهم. وأن الغالبية العظمى من الأفراد غير الراضين يسوّغون عدم أدائهم لواجباتهم تجاه الدولة ومن ثم عدم الرضا عن هذا الأداء من خلال القول أنه لم تتح لهم الفرصة للقيام بهذه الواجبات، وهذا الأخير يعد مؤشراً إيجابياً لإمكان تحسن هذا الأداء ومن ثم الرضا عنه في المستقبل متى أتيحت لهم الفرصة الأداء هذه الواجبات.

و - إن القيم السياسية الخمس المستهدفة بالدراسة ترتب مـــن حيث القوة على النحو الآتي: الأولى قيمة العدالة والمساواة، الثانية قيمة التعاون، والثالثة قيمة الحرية، والرابعة قيمة المواطنة من حيث الواجبات، والخامسة والأخيرة قيمة المواطنة من حيث الحقوق. وهذا الترتيب للقيم السياسية الخمس المستهدفة بالدراسة كان متوقعا في المجتمع المدروس، وإن كانت قيمة الحرية التي هي أساس العدالة والمساواة ومفتاح التعاون تحتل مرتبة متأخرة بعض الشيء.

3- التحليل الإحصائي التطبيقي للتباين في القيم السياسية وفقاً لبعض المتغيرات:

توصلت الدراسة فيما يخص التحليل الإحصائي التطبيقي للتباين في القيم السياسية وفقاً لبعض المتغيرات إلى النتائج الآتية:

أ- بالنسبة إلى قيمة الحرية تبين أن هذه القيمة لدى الطلاب واحدة من حيث القوة وفقاً لكل متغير من المتغيرات الآتية: العمر، والتخصص الدراسي، ومكان الإقامة ، فهي سائدة لديهم جميعاً بنفس القدر تقريباً وبغض النظر عن طبيعة هذه المتغيرات. في حين أن هذه القيمة لدى الطلاب ليست واحدة من حيث القوة وفقاً لمتغير النوع، فالطلاب

الذكور والإناث مختلفون فيها، وكان الاختلاف فيها لصالح الإناث، أي: إن الإناث أكثر إيماناً بها من الذكور.
ب ـ وفيما يخص قيمة العدالة والمساواة تضح أن هذه القيمة لدى الطلاب واحدة من حيث القوة وفقاً لكل متغير من المتغيرات الآتية: النوع ، والعمر، والتخصص الدراسي، فهي سائدة لديهم جميعاً بنفس القدر تقريباً وبغض النظر عن طبيعة هذه المتغيرات. في حين أن هذه القيمة لدى الطلاب ليست واحدة من حيث القوة وفقاً لمتغير مكان الإقامة، فالطلاب في داخل المدينة وفي خارجها مختلفين فيها، وكان الاختلاف فيها لصالح الطلاب في داخل المدينة، أي : إن الطلاب في داخل المدينة أكثر إيماناً بها من الطلاب في خارج المدينة.
ج ـ وفيما يتعلق بقيمة التعاون تبين أن هذه القيمة لدى الطلاب واحدة من حيث القوة وفقاً لكل من: متغير العمر، ومتغير التخصص الدراسي، فهي سائدة لديهم جميعاً بنفس القدر تقريباً وبغض النظر عن طبيعة كل من هذين المتغيرين. في حين أن هذه القيمة لدى الطلاب ليست واحدة من حيث القوة وفقاً لمتغير النوع، ومتغير مكان الإقامة فالطلاب الذكور والإناث مختلفون فيها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الطلاب في داخل المدينة وفي خارجها، وكان الاختلاف فيها لصالح الطالبات، ولصالح الطلاب في داخل المدينة، أي: إن الطالبات أكثر إيماناً بها من الطلاب الذكور، وأن الطلاب في داخل المدينة أكثر إيماناً بها من الطلاب في خارج المدينة.
د- وبخصوص قيمة المواطنة من حيث الحقوق اتضح أن هذه القيمة لدى الطلاب واحدة من حيث القوة وفقاً لكل متغير من المتغيرات الآتية : النوع، والعمر، ومكان الإقامة، فهي سائدة لديهم جميعاً بنفس القدر تقريباً وبغض النظر عن طبيعة هذه المتغيرات. في حين أن هذه القيمة لدى الطلاب ليست واحدة من حيث القوة وفقاً لمتغير التخصص الدراسي، فالطلاب في العلوم الإنسانية والطلاب في العلوم التطبيقية مختلفون فيها، وكان الاختلاف فيها لصالح الطلاب في العلوم الإنسانية، أي: إن الطلاب في الإنسانية أكثر إيماناً بها من الطلاب في التطبيقية.
هـ - وبالنسبة إلى قيمة المواطنة من حيث الواجبات لوحظ أن هذه القيمة لدى الطلاب واحدة من حيث القوة وفقاً لكل متغير من المتغيرات الآتية: النوع، والعمر، والتخصص الدراسي، ومكان الإقامة، فهي سائدة لديهم جميعاً بنفس القدر تقريباً وبغض النظر عن طبيعة هذه المتغيرات.

4ـ التحليل الإحصائـــي التطبيقـــي للعلاقة الارتباطية بين القيم السياسية المستهدفة بالدراسة :

انتهت الدراسة بخصوص التحليل الإحصائي التطبيقي للعلاقة الارتباطية بين القيم السياسية المستهدفة بالدراسة إلى النتائج الآتيـــة:

أ- يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند الطلاب بين قيمة العدالة والمساواة وقيمة التعاون، أي: إن الطلاب مختلفون في قيمة العدالة والمساواة؛ وفقاً لقيمة التعاون، وكذلك الأمر بالنسبة إلى قيمة التعاون من حيث قيمة العدالة والمساواة عندهم، وأن هذا الارتباط لديهم من حيث الاتجاه طردي موجب، فقيمة العدالة والمساواة تزداد عندهم كلما ازدادت قيمة التعاون وكذلك الأمر بالنسبة لقيمة التعاون مقابل قيمة العدالة والمساواة، ومن حيث القوة يعد هذا الارتباط عندهم متوسط القوة نسبياً.

ب ـ يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند الطلاب بين قيمة التعاون وقيمة المواطنة من حيث الواجبات، أي: إن الطلاب مختلفين في قيمة التعاون؛ وفقاً لقيمة المواطنة من حيث الواجبات، وكذلك الأمر بالنسبة إلى قيمة المواطنة من حيث الواجبات بحسب قيمة التعاون عندهم، وإن هذا الارتباط لديهم من حيث الاتجاه طردي موجب، فقيمة التعاون تزداد عندهم كلما ازدادت قيمة المواطنة من حيث الواجبات، وكذلك الأمر بالنسبة إلى قيمة المواطنة من حيث الواجبات مقابل قيمة التعاون، ومن حيث القوة يعد هذا الارتباط عندهم ضعيف القوة نسبياً.

ج ـ يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند الطلاب بين قيمة المواطنة من حيث الحقوق وقيمة المواطنة من حيث الواجبات، أي: إن الطلاب مختلفون في قيمة المواطنة من حيث الحقوق؛ وفقاً لقيمة المواطنة من حيث الواجبات، وكذلك الأمر بالنسبة إلى قيمة المواطنة من حيث الواجبات بحسب قيمة المواطنة من حيث الحقوق عندهم، وأن هذا الارتباط لديهم من حيث الاتجاه طردي موجب، فقيمة المواطنة من حيث الحقوق تزداد عندهم كلما ازدادت قيمة المواطنة من حيث الواجبات، وكذلك الأمر بالنسبة إلى قيمة المواطنة من حيث الواجبات مقابل قيمة المواطنة من حيث الحقوق، ومن حيث القوة يعد هذا الارتباط عندهم ضعيف القوة نسبياً.

د- أما بالنسبة إلى جميع القيم السياسية الأخرى المستهدفة بالدراسة فقد تبين أنه لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين كل قيمة منها في مقابل باقي القيم السياسية الأخرى المستهدفة بالدراسة ، وهذا يعني أن هذه القيم لدى الطلاب لا ترتبط ببعضها بعضاً على الاطلاق، فوجود كل قيمة منها أو غيابها لا يرتبط بوجود أو غياب قيمة أخرى منها.

الخاتمـــــــــــــة:

الاهتمام بدراســـة القـــيم السياسية في هذه الدراسة ، كان مستمداً من دورها المهم والفاعل في بناء الإنسان (المواطن)، وتكوين المجتمعات السياسية ، لما تملكه من دور مؤثـــر في تكوين السلوك وتوجيهه ، وجمع شمل الجماهـــير بطوائفها المختلفة والمتباينة الأفكار والمذاهب في بوتقة واحده. وبعد الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة، والنظريات العلمية، والخوض في التفاصيل وتحليلها، اتضح من الأدلة والشواهد ما يدعم ذلك الدور بقوه، حيث تمت الإشارة إلى العديد من الأدبيات والدراسات السابقة والنظريات العلمية، واستنتاج الكثير من التحليلات التي تؤكد هذا الدور وتدعمه، ليكون في نهاية الدراسة حقيقة علمية مسلم بها.

وقد خلُصت الدراســـــة بخصوص القيـــم السياسية المستهدفة بالدراسة إلى أن أقوى هـــذه القيم في مجتمع الدراسة هي قيمة العدالة والمساواة ، تليها قيمة التعاون، ثم قيمة الحرية ، واخيراً قيمة المواطنة، وأن قيمة المواطنة من حيث الواجبات، هي أقوى من قيمة المواطنة من حيث الحقوق. وفيما يتعلق بالتباين في هذه القيم ، فقد تبيّـن أنه يرجع فقط إلى ما يلي :

بالنسبة إلى قيمة الحرية يرجع فقط إلى النوع ، وبالنسبة إلى قيمة العدالة والمساواة يرجع فقط إلى مكان الإقامة ، وبالنسبة إلى قيمة المواطنة من حيث الحقوق يرجع فقط إلى التخصص الدراسي ، أما بالنسبة إلى قيمة التعاون فيرجع إلى كل من النوع ومكان الإقامة. وفيما يخص الارتباط بين تلك القيم، فقد تبين أنه يوجد ارتباط فقط بين كل من: قيمة العدالة والمساواة وقيمة التعاون ، وكذلك بين قيمة التعاون وقيمة المواطنة من حيث الواجبات، بالإضافة إلى بين قيمة المواطنة من حيث الحقوق وقيمة المواطنة من حيث الواجبات.

سادساً- التوصيات المقترحـــــــــة :

من خلال مناقشة وتحليل العديد من القضايا النظرية المتعلقة بالقيم السياسية بشكل مستفيض ومعمق، وفي ضوء المعالجة العملية الدقيقة للعديد من البيانات والمعلومات الخاصة بهذا الموضوع، أمكن تحديد عدد من التوصيات التي من شأن الأخذ بها معالجة أوجه النقص والقصور في هذا الموضوع، وما قد تسببه من تحديات وتداعيات سياسية قد تطال النسيج الاجتماعي للمجتمع، وهذه التوصيات هي:

1- توصى الدراسة الجامعات ومركز البحث العلمي ، والباحثين ، والمهتمين عموماً بهذا الموضوع وخاصة في مجال علم الاجتماع والعلوم السياسية بضرورة إجراء

المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع، والتي من شأنها أن تكشف عن الأسباب الحقيقية لأوجه القصور والضعف فيه وكيفية معالجتها أو الحد منها على الأقل، أضافة إلى تلك الدراسات التي تربط بين القيم والاتجاهات من ناحية، وبين القيم والاتجاهات والسلوك من ناحية أخرى.

2- توصى الدراسة تلك الجهات أيضاً بضرورة الاستمرار في رصد القيم السياسية في المجتمع بمرور الوقت وتحديد أوجهه الخلل فيها أن وجد وتحديد العوامل أو المتغيرات المسؤولة عنه وكيفية معالجتها.

3- توصى الدراسة الجهات المسؤولة في الدولة بعقد المؤتمرات العلمية، وإقامة الندوات وورش العمل، وتنظيم المحاضرات حول هذا الموضوع لرصده بدقة من ناحية وتوعية الجموع به من ناحية ثانية، والتعرف على النجاح والإخفاق في الجهود التي بذلت من أجل العلاج أو التطوير والتحسين في هذا المجال من ناحية أخرى.

4- العمل على تحديد العوامل والمتغيرات التي لها علاقة بالقيم السياسية، وخاصة تلك التي يسهل من خلالها التحكم في تغيير هذه القيم، أو تعديلها، وبناء وتكوين القيم المقبولة أو الصحيحة والسليمة.

5- بذل المزيد من الجهد عبر المؤسسات والقنوات الخاصة بالتنشئة السياسية الرسمية وغير الرسمية ما أمكن إلى ذلك سبيلاً، أو الوسائل الأخرى التي يثبت أن العمل من خلالها يؤدي إلى التحكم في تغيير القيم السياسية أو تعديلها، من أجل إزالة ما بها من تشوهات أو اختلالات وقصور وتكوين القيم المقبولة أو الصحيحة والسليمة والتي تتماشى مع ثوبتنا التاريخية وواقعنا وتطلعاتنا المستقبلية.

الهوامـــــــــــــــش:

(1) - عبد الحكيم أحمد ســـــلام، أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على أنساق القيم في المجتمع اليمنى تحليل بنائي مقارن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، القاهرة، 1996، ص أ.

(2) - محمد صديق حماده، دور الأســـــرة في غـــــرس قيم التنشئة السياسية للطفل، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي الثالث للطفل المصري تنشئته ورعايته، 1990، ص 288 .

(3) - كلثم على غانم، اتجاهات الشباب والمراهقين نحو العمل الفني الصناعي في المجتمع القطري، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية الرابعة والعشرون، الرسالة الرابعة عشر بعد المئتين، تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، الكويت، 2004، ص15.

(4) - أسماء محمد حميده ، برنامج إرشادي لتحسين السلوك الانفاقي للمصروف الشخصي لدى طلاب المرحلة الإعدادية بمحافظة الفيوم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التربية النوعية، القاهرة، 2004، ص52-53.

(5) - سيدة إبراهيم سعد، الثقافة السياسية دراسة اجتماعية ميدانية على عينة من طلبة وطالبات بعض الجامعات المصرية، مجلة كلية الدراسات الإنسانية، العدد التاسع، تصدر عن جامعة الأزهر، القاهرة، 1991، ص 12.

(6) - صفاء المسلماني، علم الاجتماع التربوي نظرة معاصرة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2010، ص133-141.

(7) - أكد ذلك عدة باحثين ومن ضمن هؤلاء الباحثين على سبيل المثال لا الحصر ما يلى: عبد الباري محمد داود، التنشئة السياسية للطفل، دار الأفاق العربية، القاهرة، 1999، ص46. محمد أمين عطوة، القيم في محتوى مناهج المواد الاجتماعية بالمدرسة العربية الدولية بين الواقع والمطلوب دراسة تحليلية، مجلة رسالة الخليج العربي، العدد الرابع والخمسون، السنة الخامسة عشرة، يصدرها مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، 1995، ص65-69. عبدالهادي الجوهري، دراسات في علم الاجتماع السياسي، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1984، ص128-132.

(8) - عماد الدين سلطان، وآخرون، صراع القيم بين الآباء والأبناء، المجلة الاجتماعية القومية ، العدد الأول، المجلد التاسع، يصدرها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1972، ص 1-26.

(9) - ماجدة أحمد شفيق غيمة، أثر الأمية على الثقافة السياسية للمرأة المصرية دراسة ميدانية للمرأة الحضرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1982، 345-346.

(10) - سيدة ابراهيم سعد، مرجع سبق ذكره، ص 9-54.

(11) - سمير سعد حامد خطاب، التنشئة السياسية والقيم دراسة ميدانية لطلاب المدارس الثانوية بالقاهرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، القاهرة، 1999، ص 94-95.

(12) - عبد السلام على نوير، الثقافة السياسية للمعلم في مصر دراسة لعينة من معلمي التعليم الأساسي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1998، ص398-411.

(13) - طارق محمد المرسى على، أساليب التنشئة الاجتماعية (كما يدركها الأبناء) وعلاقتها بالولاء للوطن لدى المراهقين من الجنسين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، معهد الدراسات العليا للطفولة، القاهرة، 1996، ص100-101.

(14) - محمد عبد المجيد حزين، القيم الخلقية والاجتماعية في كتب المعلومات والأنشطة البيئية للصفوف الأربعة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي دراسة تحليلية، المؤتمر العلمي الأول، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، الاسماعلية، 1989، ص715-740.

(15) - هيام نجيب الشريرة ومازن خليل غرايبة، القيم التربوية والوطنية والسياسية في مناهج اللغة العربية للصفين الأول والخامس الأساسيين، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، السلسلة (أ) العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد التاسع، العدد الثالث، تصدر عن عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بجامعة مؤتة، الأردن، 1994، ص147-165.

(16)- محمود حسن إسماعيل، دور مجلات الأطفال في التنشئة السياسية للطفل، مجلة الطفولة والتنمية، العدد الثاني، يصدرها المجلس العربي للطفولة والتنشئة، 2001، ص224-228.

(17) - هالة منصور عبد الرحمن، أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على قيم التطرف والاستهلاك والانحراف في المجتمع المصري دراسة تحليلية للفترة من 1970-1991، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، القاهرة، 1995، ص43-44.

(18) - أبوا الفضل جمال الدين محمد مكرم ابن منظور، لسان العرب، مجلد 2-5، دار صادر، بيروت، د/ت.

(19) - فؤاد صدقة مرداد، استراتيجيات غرس القيم من خلال استخدام برامج التفكير (برنامج الكورت نموذجا)، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، المجلد الأول، العدد الثاني، تصدر عن المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، القاهرة، 2012، ص6.

(20)- صفاء المسلماني، علم الاجتماع التربوي (نظرة معاصرة)، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2010، ص132.

(21) - مريم صالح حسن عثمان، التنشئة الاجتماعية والقيم السائدة لدى النوبيين دراسة في التغيير، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، القاهرة، 2003، ص9.

(22) - إحسان محمد الحسن، الأمن الاجتماعي العربي الأسس والمقومات والتحديات، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، السنة الأولى، العدد الأول، تصدر عن الهيئة القومية للبحث العلمي طرابلس، ليبيا، 1995، ص 121.

(23) - عثمان عمر بن عامر، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع والعمل الاجتماعي، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 2002، ص288.

(24)- حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر بحث استطلاعي اجتماعي، الطبعة السابعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2001، ص324.

(25) - محمد صديق حمادة سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 290.

(26) - داليا أحمد رشدي عرفات، دور العامل الخارجي في تغيير الثقافة السياسية دراسة في فكر المحافظين الجدد تجاه عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية،2001-2006، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2007، ص34 .

(27) - عبد الحكيم محمد السبتى ، دور وسائل الإعلام في تشكيل الثقافة السياسية لدى الشباب الكويتي دراسة حالة التلفزيون الكويتي في الفترة من 1991-2005م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2009، ص33.

(28) - صفاء المسلماني، مرجع سبق ذكره، ص133.

(29) - محمد صديق حمادة سليمان، مرجع سبق ذكره، ص290.

(30) - عبد الباري محمد داود، مرجع سبق ذكره، ص38-46.

(31) - احسان محمد الحسن، مرجع سبق ذكره، ص 121-122.

(32) - داليا احمد رشدي عرفات، مرجع سبق ذكره، ص 35.

(33) - سيدة ابراهيم سعد، مرجع سبق ذكره، ص13-14.
(34) - محمد صديق حمادة سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 294.
(35) - عبد السلام على نوير، مرجع سبق ذكره، ص25.
(36) - عبد الحكيم محمد السبتى، مرجع سبق ذكره، ص 37.
(37) - داليا احمد رشدي عرفات، مرجع سبق ذكره، ص 35-36.
(38) - على خليفه الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، السنة الثالثة والعشرون، العدد مئتان واربعة وستون، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص118.
(39) - محمد احمد العدوى، التنمية السياسية لأطر النظرية والقضايا في القرن الحادي والعشرين، دار الزهراء، الرياض، 2013، ص 128.
(40) -على خليفة الكواري، مرجع سبق ذكره، ص118.
(41) - إبراهيم ياسين الخطيب، واخرون، التنشئة الاجتماعية للطفل، دار الثقافة والدار العلمية الدولية، عمان، 2033، ص 164.
(42) – إبراهيم السيد أحمد السيد، البناء القيمي وعلاقته بالتنشئة الاجتماعية والدافعية للإنجاز دراسة ميدانية مقارنة على عينة من الطلاب الإندونيسيين والماليزيين الدارسين بالجامعات المصرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الزقازيق، معهد البحوث والدراسات الأسيوية، 2005، ص52.
(43) - إبراهيم ياسين الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص164-165.
(44) - محمد احمد محمود إبراهيم، القيم الاجتماعية كما تعكسها ثورة كربلاء دراسة تحليلية لقيم الامام الحسين عليه السلام وقيم السلطة الاموية، مركز الابحاث العقائدية، النجف، 1434 هجرية، ص34-35.
(45) - بن عثمان ام الخير، تأثير القيم الاجتماعية على الفعل التنظيمي لدى العامل الجزائري دراسة ميدانية بالمديرية الولائية للبريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال بادرار، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أحمد دارية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، الجزائر، 2016، ص53-54.